

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر
ما بين 1992 - 2005

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف الأستاذة:

أ. حاكم فضيلة

من إعداد الطالبتين:

- ولد محمد زهرة

- تيورتيت نعيمة

لجنة المناقشة:

1- رئيسا

2- مشرفا ومقررا

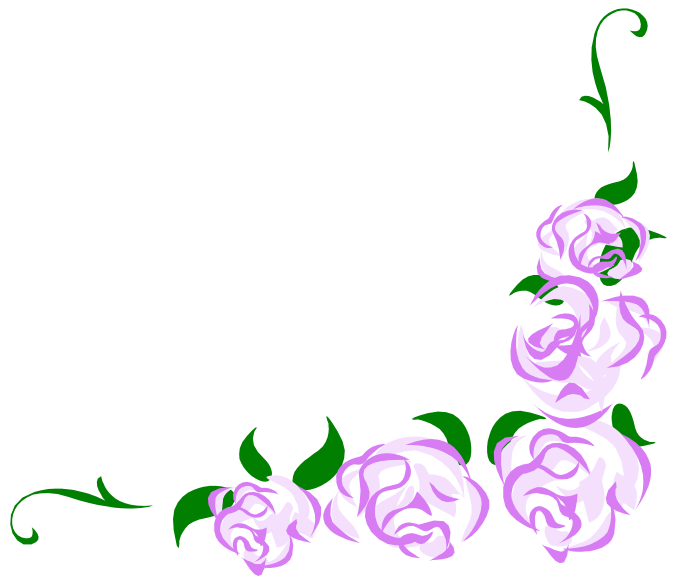
3- ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية: 2015 - 2016



كلمة شكر

نشكر الله عزّ و جلّ الذي وفقنا على إتمام هذا العمل
ونشكر الأستاذة المشرفة التي أفادتنا بمعلوماتها وإلى
كل الأساتذة الذين ساعدونا طيلة مشوارنا الدراسي
وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد
وشكرا .





إهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي إلى:

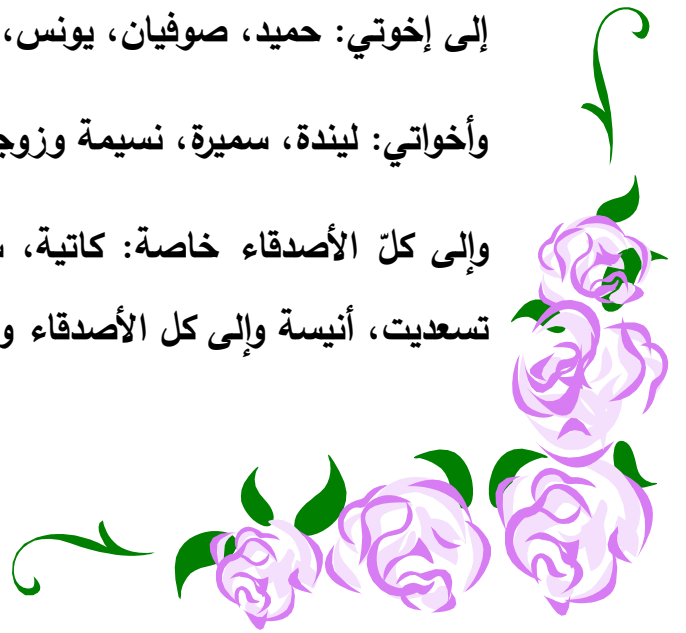
أعلى الناس على قلبي والتي أنارت دربي طيلة فترة دراستي، إلى التي
غرست في قلبي القيم و الأخلاق، إلى أُمي العزيزة أطال الله في عمرها.
إلى الذي علّمني الحروف الأولى و الذي كان دعاؤه سرّ نجاحي إلى أبي
العزیز أطال الله في عمره.

إلى إخوتي: حميد، صوفيان، يونس، لونيس

وأخواتي: ليندة، سميرة، نسيمه وزوجها وأولادها أشرف، زهرة، مصطفى.

وإلى كلّ الأصدقاء خاصة: كاتية، سيلية، نادية، لامية، ديهية، نعيمة،
تسعديت، أنيسة وإلى كل الأصدقاء والزملاء كلّ بإسمه.

و-زهرة





إهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي إلى:

إلى الوالدين الكريمين " أمي و أبي " أدام الله عزّهما وحفظهما من كل
سوء .

إلى إخوتي: كريم، جعفر وزوجته جقيقة.

وأخواتي: حسينة، ليلية وزوجها لونس.

وإلى كل الأصدقاء خاصة: تسعديت، كهينة، ليديّة، مونية، زهرة، كاتية،
فيفي، أنيسة، دليّة، سعية.

وإلى اللّذين ساعدوني من قريب أو من بعيد.



ت. نعيمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: «فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب لديهم
فرحون (53)»

الآية: 53 سورة المؤمنون

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

الفهرس

قائمة المحتويات

كلمة الشكر

الإهداء

10-1	 مقدمة
	الفصل الأول : مقارنة مفاهيمية للأحزاب السياسية والسياسة العامة
12	 تمهيد
13	 المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية
13	 1- تعريف الحزب السياسي
13	 1.1- المعنى اللغوي
14	 2.1- المعنى الاصطلاحي
17	 2- نشأة الأحزاب السياسية
17	 1.2- الأحزاب ذات النشأة الداخلية
19	 2.2- الأحزاب ذات النشأة الخارجية
21	 3- آليات عمل الأحزاب السياسية
21	 1.3- الوسائل السياسية
22	 2.3- الوسائل المادية الأخرى
22	 3.3- الوسائل القهرية
23	 4.3- وسائل الاتصال
23	 4- أنواع الأحزاب السياسية
23	 1.4- تصنيفات "موريس دوفرليه"
25	 2.4- التصنيفات الكلاسيكية
72	 3.4- أنواع النظم الحزبية
30	 المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة
30	 1- مفهوم السياسة العامة
30	 1.1- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "power"
31	 2.1- السياسة العامة من منظور أداء النظام

32	3.1- السياسات العامة كأفعال حكومية
34	2- نشأة السياسة العامة
36	3- عناصر السياسة العامة وخصائصها
36	1.3- عناصر السياسة العامة
38	2.3- خصائص السياسة العامة
39	4- أنواع ومستويات السياسة العامة
39	1.4- أنواع السياسة العامة
40	2.4- مستويات السياسة العامة
42	5- مراحل صنع السياسة العامة
42	1.5- صياغة المشكلة
42	2.5- وضع المشكلة في الأجندة السياسية أو جدول الأعمال
43	3.5- بلورة وصياغة السياسة العامة
43	4.5- تبني وإقرار السياسات العامة
44	5.5- تنفيذ السياسة العامة
45	6.5- تقييم السياسة العامة
46	خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

48	تمهيد
49	المبحث الأول: وضعية الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة
49	1- الأحزاب السياسية كقناة اتصال
49	2- الأحزاب السياسية أداة الرأي العام في التعبير عن مختلف اتجاهاته
50	3- الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة
50	4- التصدي للاستبداد الحكومي
50	5- خلق النواب السياسيين القادرين
51	6- تحديد مسؤولية السياسة العامة
52	المبحث الثاني: الأحزاب السياسية ومدى تنفيذها للسياسة العامة

55	المبحث الثالث: تقييم وتقويم الأحزاب السياسية للسياسة العامة
58	خلاصة واستنتاجات
	الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر ما بين 1992 و2005.
60	تمهيد
61	المبحث الأول: الفترة الانتقالية 1992-199
63	1- الحوار السياسي
66	2- ندوة الوفاق الوطني
80	المبحث الثاني: تأثير الأحزاب السياسية على الآليات السياسية المنتهجة لحل الأزمة السياسية في الجزائر
80	1- قانون تدابير الرحمة
82	2- قانون الوئام المدني
86	3- الوئام الوطني
86	4- المصالحة الوطنية
89	خلاصة وإستنتاجات
90	خاتمة
94	قائمة المراجع
102	الملاحق
112	ملخص

مقدمة

إنّ الأحزاب السياسية تعتبر ركن من أركان النّظم الديمقراطية، فهي تعدّ من أهمّ التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير النّظام السياسي وضمان إستمراره، حيث تهدف أساسا إلى الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، فهي أصبحت تشكل اليوم أهم الهيئات المشاركة في الشؤون العامة كما تؤثر في الكثير من القرارات الحكومية الهامة.

بما أنّ الأحزاب السياسية وسيلة للتعرف على مطالب وحاجات الأفراد وذلك لحلّ مشاكلهم، ونظرا لكونها تؤثر في رسم السياسة العامة والتي بدورها تعتبر عملية حيوية تشارك فيها الأطراف الرّسمية وغير الرّسمية، ومن هذا المنطلق فإنّ السياسة العامة كحقل معرفي وكونها عملية سياسية في المقام الأوّل تتميز بالصعوبة والتعقيد وإختلاف إجراءات صنعها.

وقد عرفت المنطقة العربية دراسات عديدة تناولت تحليل طبيعة الأحزاب السياسية و تطورها، و إرتبط هذا الأخير سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي و إتساع نطاق الإنتخاب و التصويت السياسي، حيث عرفت الجزائر أزمة سياسية ناتجة عن ظاهرة العنف السياسي، وهذه الأخيرة أدت إلى تدهور النّظام السياسي وذلك نتيجة لتأزم الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والأمنية التي أدخلت البلاد في دوامة العنف، ممّا أدّى إلى فقدان الشرعيّة للمؤسسات الدستورية، فبعد توقيف المسار الإنتخابي إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الإنتخابات التشريعية 1991 وعقب ذلك إستقالة " السيّد شادلي بن جديد" والذي أحدث فراغ مؤسّساتي، فلا وجود لمؤسّسات دستورية ذات الشرعيّة القانونية نتيجة لشغور منصب الرئاسة وحلّ المجلس الشعبي الوطني، وإثر ذلك تمّ إنشاء المجلس الأعلى للدولة من قبل الهيئة الإستشارية وذلك من أجل تسيير الحياة السياسية وفي ظلّ غياب الشرعيّة الدستورية، قامت السلطة السياسية بعدّة إتصالات مع الأحزاب السياسية إضافة إلى قوى سياسية أخرى وذلك من أجل الوصول إلى الحلول الممكنة للقضاء على الأزمة العنيفة التي أفقدت المؤسسات الجزائرية شرعيّتها، وقد حاولت الأحزاب السياسية الجزائرية إيجاد حلّ لكيفية التعامل مع النّظام السياسي من دراسة

الأزمة المتعددة الأبعاد وأسباب ظهورها ووسائلها والآليات الواجب إنتهاجها لإسترجاع الأمن في الجزائر.

1- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوعنا في إبراز الدور المهم الذي تمارسه الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة من خلال الأزمة التي عاشتها الجزائر في التسعينات والتغيرات التي أحدثتها على الساحة السياسية سواء الأحزاب المؤيدة للسلطة، أو المعارضة لهذه الأخيرة وإظهار كيفية تدخلها لحل الأزمة المتعددة الجوانب وتأثيرها على النظام القائم آنذاك.

2- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- التعرف على مفهومي الأحزاب السياسية و السياسة العامة ؛
- معرفة أنواع و مراحل صنع و إعداد السياسة العامة ؛
- معرفة مدى مساهمة وفعالية الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ما بين 1992-1999 لإحلال السلم والإستقرار .

3- مبررات إختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا لدراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر والتي نقسمها إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية.

1.3- الأسباب الذاتية:

من أهم أسباب إختيارنا لهذا الموضوع ميولنا الشخصي من خلال رغبتنا في فهم كيفية مساهمة الأحزاب السياسية في العملية السياسية.

2.3- الأسباب الموضوعية:

من أهم الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لدراسة الموضوع الآنف الذكر نذكر ما يلي:

- التعرف على الأحزاب السياسية كفاعل غير رسمي من خلال تأثيرها على القرارات الحكومية ؛

- الرغبة أكثر في التعرف على الأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية للقضاء على الأزمة في الجزائر ؛
- معرفة التغيرات التي تحدثها الأحزاب السياسية في الساحة السياسية ؛
- مدى مشاركة الأحزاب السياسية في إتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة ؛

4- أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية والتي قمنا بالإطلاع عليها ومن هذه الدراسات نذكر:

- دراسة الباحث "ناجي عبد النور و مبروك ساحلي" بعنوان " مقدمة في دراسة السياسة العامة"، تطرق فيها إلى أهمية الأحزاب السياسية و مشاركتها في رسم السياسة العامة و إلى دور كل من الأطراف الرسمية و غير الرسمية في إدارة الشأن العام.(1)
- دراسة " ليندة لطاد بن محرز" "المعارضة السياسية في الجزائر"، ركزت على المعارضة السياسية في ظلّ التعددية الحزبية و الفراغ السياسي الذي شهدته الجزائر، وواقع الأحزاب السياسية في ظلّ الأزمة الأمنية وما تهدف إليه من تحقيق للمصالحة الوطنية.(2)
- دراسة الباحث "نبيل بويبية" بعنوان " الآليات السياسية لإسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة "، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أنّ النظام الجزائري يعتمد على العديد من الآليات وذلك لإسترجاع الأمن منها ندوة الوفاق الوطني، المصالحة الوطنية ويمكن تسجيل هذه الأخيرة كإنجاز تاريخي عظيم بالرغم من العوائق الكثيرة إستطاعت هذه الآليات إعادة الأمن إلى الجزائر.(3)

¹ - عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2014.

² - ليندة لطاد بن محرز، المعارضة السياسية، الجزائر: دار القصة للنشر، 2014.

³ - نبيل بويبية، " الآليات السياسية لإسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة "، رسالة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، 2003-2008

- ونذكر كذلك دراسة "مفتاح رمضاني" الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009، حيث ركّزت دراسته حول التجربة الجزائرية وعدم كفاءة النظام السياسي الجزائري، كما إتخذت العديد من الآليات لإسترجاع الأمن والإستقرار مع إشراك القوى والتيارات السياسية في صنع وإتخاذ القرارات ورسم السياسات بطرق سلمية.⁽¹⁾

إنطلاقاً من الدراسات السابقة الذكر، سنحاول في دراستنا إبراز الدور الفعّال للأحزاب السياسية، خلال الأزمة الأمنية للتعرف على مدى مساهمتها في رسم السياسة العامة، محاولة معرفة مواقف الأحزاب وأهم التعديلات التي جاءت بها في فترة ما بين 1992-2005.

5- الإشكالية:

إلى أيّ مدى ساهمت الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ما بين 1992-2005 ؟

6- التساؤلات الفرعية:

لتبسيط الإشكالية نفكّكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأحزاب السياسية و ما هي أنواعها ؟
- ما مفهوم السياسة العامة و ما هي مراحل صنعها ؟
- فيما يكمن دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ؟

7- الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالفرضيات التالية:

¹- مفتاح رمضاني، « الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009 »، رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

1.7- الفرضية الرئيسية:

كلما كان للأحزاب السياسية تأثيرا على السلطة كلما زاد قبول و فعالية هذه السياسة.

2.7- الفرضيات الفرعية:

- الأحزاب السياسية تؤثر في رسم السياسة العامة للدولة ؛
- للأحزاب السياسية دور في مشاركة و مراقبة الأعمال الحكومية.
- تعدّد الآليات المنتهجة من طرف السلطة في عام 1992 إلى غاية 2005 أدى إلى عدم إتفاق الأحزاب السياسية سواء المعارضة أو المؤيدة (السلطة) في الجزائر.

8- حدود الدراسة:

1.8- الإطار الزمني:

في هذه الدراسة قمنا بالتركيز على دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ما بين 1992-2005.

2.8- الإطار المكاني:

ستتم دراسة موضوعنا على الأحزاب السياسية ومشاركتها في رسم السياسة العامة في الجزائر.

9- منهجية الدراسة:

1.9- المناهج:

1.1.9- المقاربة التاريخية:

هي الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها وإستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على

فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل⁽¹⁾.

2.1.9- منهج تحليل المضمون:

يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل البيانات، وهو يندرج في هذه الدراسة على تحليل مضامين المواثيق الرسمية والمواد القانونية المتعلقة بالموضوع⁽²⁾.

3.1.9- المنهج الوصفي:

هو الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لظاهرة إجتماعية أو سياسية معينة وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي إستخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا⁽³⁾.

10- خطة الدراسة:

من خلال ما سبق إرتأينا إلى تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: خصصنا هذا الفصل لمقاربة مفاهيمية للأحزاب السياسية والسياسة العامة، حيث سنتناول في المبحث الأول مفهوم الأحزاب بما فيها تعريف الحزب السياسي، أنواع الأحزاب السياسية وآلياتها.

¹ - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 107.

² - محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي*، ط4، الجزائر: مطابع دار هومة، 2002، ص 70.

³ - عبد الناصر جندلي، *تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية*، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 200.

وفي المبحث الثاني سنتناول مفهوم السياسة العامة بما فيها تعريف السياسة العامة، خصائصها ومراحل صنعها، وسنختم الفصل بخلاصة وإستنتاجات. أمّا في الفصل الثاني: فقد خصصناه لدراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة والذي سنقسمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة وفي المبحث الثاني دورها في تنفيذ السياسة العامة وفي المبحث الثالث دورها في تقييم وتقويم السياسة العامة وسنختم الفصل بخلاصة وإستنتاجات.

أمّا الفصل الثالث: سنخصصه لدور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر (ما بين 1992-2005)، حيث سنتناول في المبحث الأول الفترة الإنتقالية وفي المبحث الثاني سنتناول الآليات المنتهجة لحلّ الأزمة السياسية في الجزائر.

أمّا عن الخاتمة فقد كانت عبارة عن حوصلة لكل ما ورد في الدراسة، إضافة إلى الإجابة عن الإشكالية.

11- تحديد المصطلحات:

من أهم المصطلحات التي قمنا بتحديدّها في دراستنا :

1.11- الجمعية الفابية:

سميت نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد وهي جمعية إنجليزية أنشأت في عام 1884 وسعى أعضاؤها إلى نشر مبادئ الاشتراكية بالوسائل السلمية⁽¹⁾.

2.11- العنف:

هو الإستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالملكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والتدخل في حريات الآخرين.

¹ - الجمعية الفابية : <http://ar.wikipedia.org/wiki>

3.11- العنف السياسي:

إستخدام القوة المادية أو التهديد بإستخدامها لتحقيق أهداف سياسية (1).

4.11- الإئتلاف:

مجموعة من عنصرين سياسيين أو أكثر قد يكونان على سبيل المثال أفراد أو أحزاب سياسية أو مجموعات مصالح أو حتى دول، تكون لتتجزع عن طريق العمل المشترك هدفا نافعا على نحو متبادل وربما لا يمكن عموما تحقيقه بدون تكوين مثل هذه المجموعة و يعني المصطلح بخاصة الحكومة مؤلفة من حزبين أو أكثر بهدف ضمان أغلبية عاملة في المجلس التشريعي وتقليص السياسات الحزبية في وقت أزمة أو لسبب آخر (2).

5.11- لجان برلمانية:

هي لجان تعمل في إعداد المشروعات لبحثها بصفة نهائية، وهذه اللجان قد تكون برلمانية لإعداد موضوعات المناقشات القادمة تحت قبة البرلمان، وكذلك القوانين المطلوب الإقتراع بشأنها (3).

6.11- الإستقرار السياسي:

عدم إستخدام العنف لأغراض سياسية واللجوء لقوى وجماعات سياسية وإلى أساليب دستورية في حلّ الصراع وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمطالب المقدمة إليه والناבעة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام (4).

¹ - فاطمة وناس، «المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر»، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 22.

² - قاموس المصطلحات السياسية، فلسطين: بوابة قانونية، ص 1، pal.www-org.lp

³ - مرجع نفسه، ص 43.

⁴ - محمد أيوب عميرة، رتيبة مالكي، «تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر (1999-2009)»، رسالة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 14.

7.11- شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للإستقرار السياسي وهذا الأخير يعدّ بدوره من دلائل الشرعية السياسية، بمعنى أنّ النظام السياسي يكتسب شرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له بطوعية (1).

8.11- المعارضة السياسية:

مجموعة من الحركات السياسية المنظّمة أو شبه المنظّمة خارج السلطة، والمعارضة في الفكر السياسي الحديث هي حق طبيعي للمواطنين ومصدر إختلاف الآراء وتعارض المصالح وتعدد الجماعات وحاجة ضرورية لمن في السلطة وغيرهم بغرض التشاور بعيدا عن القوة أو الثروة ونشاط شرعي تقوم به كل من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في تركيبة النظام السياسي (2).

12- صعوبات الدراسة:

- كون النظام السياسي الجزائري يتميز بالإنغلاق والغموض يصعب على الباحث التعرف على ما يدور في داخله ؛
- عدم توفر المادة العلمية حول الظاهرة التي مرّت بها الجزائر في سنة 1992 ممّا يصعب علينا إيجاد معلومات حول موضوع دراستنا.

¹ - محمد أيوب عميرة، رتيبة مالكي، مرجع سابق الذكر ، ص17.

² - حسين مرزود، «الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989- 2010)». رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص 24.

الفصل الأول:

مقارنة مفاهيمية للأحزاب السياسية

والسياسة العامة.

تمهيد:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم الأحزاب السياسية والسياسة العامة وهذا يرجع إلى تباين أو إختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين، وبالرغم من عدم إتفاقهم على تعريف جامع ومانع سنحاول تقديم بعض التعاريف المتعلقة بالأحزاب السياسية والسياسة العامة، حيث سنعرض في هذا الفصل مفاهيم للأحزاب السياسية إنطلاقاً من التعريف بها وذكر أنواعها وآلياتها، والتطرق كذلك لمفهوم السياسة العامة من خلال تقديم تعريف السياسة العامة، وذكر خصائصها ومراحل صنعها.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.

باعتبار أنّ الأحزاب السياسية تمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وبما أنّها إحدى الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة، من خلال الضغوطات والتأثيرات التي تمارسها على الفواعل الرسمية، وإنطلاقاً من القوة التي تمتلكها، فهي أحد الأدوات الأساسية للوصول إلى السلطة، والتعبير عن مشكلات وتطلعات الشعوب.

1- تعريف الحزب السياسي:

1.1- المعنى اللغوي:

جاء في مختار الصحاح (حَزَبٌ) الرّجل، والحزب أيضا الورد، ومنه (أحزاب) القرآن و(الحزب) الطائفة، و(تحزبوا) تجمّعوا و(الأحزاب) الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وقد جاء في لسان العرب أنّ الحزب هو الطائفة من الناس والجمع أحزاب، و(تحزّب القوم) صاروا أحزاباً، والحزب الورد، يقوم به الشخص من صلاة وقراءة وغير ذلك.

وكذلك جاء في المعجم الوجيز أنّ (حازب) فلاناً نصره وعاضده، و(حزّبهم) جعلهم أحزاباً، والقرآن قسمه أحزاباً يقرأ أحدهما كل يوم، و(تحزّب) القوم صاروا أحزاباً، و(تحزبوا) عليه تعاونوا عليه، و(الحزب) كل طائفة جمعها الإتجاه على غرض واحد وفي القرآن الكريم قوله تعالى: (كلّ حزب بما لديهم فرحون)*، وحزّب الرّجل أعوانه، والحزب ما يعتاده المرء من صلاة وقراءة ودعاء، والجمع أحزاب (1).

* - الآية 53، سورة المؤمنون.

1- حمدي عطية ، مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النّظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص ص 23، 24.

وكلمة سياسي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، وإستعمل العرب كلمة السياسة بمعنى الإرشاد والهداية⁽¹⁾، وتشمل دراسة السياسة، نظام الدولة، قانونها الأساسي ونظام الحكم فيها، بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة.

كما أنّ كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة كما يقول "مارسيل بريلو" : « أنّ السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية، كما تعني الصراع حول السلطة وأنها ظاهرة قائمة بنفسها، أمّا من الناحية العلمية فهي معرفة الظاهرة بحيث نجد أنّ السياسة تختص بدراسة نظام الدولة وقانونها الأساسي و نظام الحكم فيها.»⁽²⁾

وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها أو الإشراف فيها، وبالتالي فإضافة وصف سياسي ضرورة للتحديد وعدم الخلط⁽³⁾.

2.1- المعنى الإصطلاحي:

يرى "جيمس كولمان" أنّ الحزب عبارة عن « تجمع له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والإحتفاظ به إمّا بمفرده أو بالإئتلاف أو بالتنافس الإنتخابي على تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة»⁽⁴⁾.

ويعرّفه "بنجامان كونستان" سنة 1816 : « الحزب هو إجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها »⁽⁵⁾.

¹ - عبد النور ناجي، المدخل في العلوم السياسية، عناية: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007، ص 136.

² - مرجع نفسه، ص 137.

³ - حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق الذكر، ص 24.

⁴ - رعد صالح الألويسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان: دار مجدلاوي، 2006، ص 56.

⁵ - موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، (ترجمة: علي مقلد و عبد الحسن سعد)، القاهرة: إدارة النشر، 2011، ص 2.

ويعرفه أيضا الدكتور "حسان العاني" بكونه: « مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل إستلام السلطة أو الإشتراك في السلطة، وذلك لتحقيق أهداف معينة»⁽¹⁾.

وقد عرفه "محسن خليل" بأنه: « عبارة عن مخالفة وولاء بين جماعات ترتبط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم»⁽²⁾.

ويعرفه "جورج بيرد" الحزب بقوله هو « كل تجمع من الأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة»⁽³⁾.

ويمكن تعريف الأحزاب السياسية حسب "أندرية هوريو" بأنه: « تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني محلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، يهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة».

أما الدكتور "سليمان الطماوي" يعرفه : «إنه جماعة متّحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين»⁽⁴⁾.

ويمكن تعريف الأحزاب السياسية من منظورين مختلفين هما:

1.2.1- المنظور الليبرالي:

يرى في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية، فالحزب هو تجمع حرّ لفريق من هيئة الناخبين

¹ - رعد صالح الألوسي، مرجع سابق الذكر، ص 57.

² - بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص 18.

³ - الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 242.

⁴ - إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، ط2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2004، ص 200.

في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ ومواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية (1).

2.2.1- أما الماركسية :

فتعتبر أنّ الحزب هو أحد عناصر البناء الفوقي، و هو يعبر عن مصالح طبقة إجتماعية معينة، تجمعها مصالح مشتركة وتسعى إلى الوصول إلى السلطة من أجل تحقيق هذه المهمّات المشتركة، فالحزب يمثل الطبقة ويعبر عن مصالحها (2). وبصفة عامة الحزب السياسي هو التنظيم الذي يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم وحدة الأفكار والمصالح وغايته الأساسية هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

وللأحزاب السياسية خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحزب السياسي تنظيم غير مستقر يتميز بالدينامكية أي أنه تغلب عليه طابع الحركية، يعمل على تعبئة الراغبين في المشاركة وممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي ؛
- الحزب السياسي يسعى دائما للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، عند وصول الحزب إلى الحكم يكون في موقع صانع القرار السياسي وصنع السياسات العامة أو على الأقل مشارك في ذلك من خلال السلطة التنفيذية (الحكومة التي يشكلها)، أو السلطة التشريعية، أما في حالة عدم وصوله لسدة الحكم فإنّ مشاركته تتم عن طريق تشكيله لجهة المعارضة ؛
- الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات وتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان البلاد، فهو نافذة الحكومة على الشعب؛

¹- عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 26.

²- إبراهيم مشورب، مرجع سابق الذكر، ص 201.

- الحزب السياسي تنظيم محلي دائم الحضور وإن كان ذلك ظاهريا، يقوم بالبحث الدائم عن الدعم الشعبي بمختلف الطرق ؛
- تتنوع أدوار الأحزاب السياسية و درجة تأثيرها في السياسة العامة، تبعا لنوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع⁽¹⁾.

2- نشأة الأحزاب السياسية:

- ### 1.2- الأحزاب ذات النشأة الداخلية:
- هي تلك الأحزاب التي تنشأ على أساس البرلمان وتعتمد نشأة الأحزاب في هذا النوع على عدة عوامل يكمن أهمها في:
- قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما يسمّى بالجماعات البرلمانية ؛
 - تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية ؛
 - حدوث إتصال وتفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان.
- ولكن هذا الترتيب غير قائم في الواقع، إذ قد تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية والعكس صحيح، إذ أنّ الجمعيات السياسية قامت وتقوم قبل وبعد الانتخابات.

لقد مثلت مجموعة من الآراء والأفكار لجماعة معينة دافعا قويا في تكوين ما يسمّى بالجماعات البرلمانية مع إستثناءات قليلة إذ أنّه في بعض المجتمعات كانت الجماعات البرلمانية في البداية مكونة من جماعات محلية ثم أخذت في التطور والنمو حتى أخذت بإيديولوجية معينة⁽²⁾.

كما أنّ العوامل الشخصية تمثل عاملا هاما يضاف إلى العوامل المحلية أو الإيديولوجية فنّمة جماعة ما تمثل إتحدات برلمانية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة، فقد تكون الرّغبة في التقليد أحد الأسباب الهامة لتكوين هذه الجماعات أو

¹- عزيزة ضميري، مرجع سابق الذكر، ص 27.

²- إسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 237.

تلك، كما أنّ الرغبة في إعادة الانتخاب وأساليب الاقتراع التي تحتاج إلى مجهودات جماعية قد قوّت من هذا الاتجاه إلى حد كبير، إلّا أنّنا لا نستطيع أن نتجاهل أنّ ظهور اللّجان الانتخابية المحلية ارتبط ارتباطاً مباشراً بعملية تطور إنتشار الاقتراع الشّعبي، الذي أدى إلى ضرورة تكثيف عدد الناخبين، كما أنّ أسلوب الاقتراع العام ذاته سبباً جوهرياً في إنتشار الأحزاب الاشتراكية كما نعلم خاصة في بداية القرن العشرين.

ولم يكن هذا التّوسع الكبير في عمليات الاقتراع العامل الوحيد في قيام ما يسمى باللّجان المحليّة، وإنّما كان لزيادة الوعي والمطالبة بالمساواة والحدّ من إمتيازات التركيز. مع أنّ الأمر الجدير بالملاحظة أنّه عند محاولة توصيف طريقة أو أسلوب تكون اللّجان الانتخابية في إطار المبادئ العامة فقط، نصطدم بمصاعب جمّة، إذ أنّ الظروف المحلية، على المستوى الإقتصادي والإجتماعي تلعب دوراً لا يستهان به في هذا التكوين، فقد يلجأ المرّشح إلى أصدقائه ومعارفه ليضمن نجاحه في الإنتخابات أو حتى لإعادة إنتخابه، وكثيراً ما كان يحدث في بعض الدول، "كإنجلترا" مثلاً، أن لا يستطيع أي فرد أن يتقدم للترشح ما لم يكن له مؤيدين، وهذا بدوره أدّى إلى محاولة كل مرشح إغراء عدد من الأصدقاء ليساندوه، وتطور الأسلوب إلى أنّه أصبح سبباً رئيسياً في وجود بعض اللّجان الانتخابية خلال القرن التاسع عشر (1).

ويذكر "موريس دوفرليه" أنّ ثمة ظروفًا خاصة قد أسهمت في تكوين اللّجان الانتخابية، فنظام التسجيل الانتخابي الذي وضعه القانون الإنجليزي عام 1832 والذي نص على إنشاء قوائم إنتخابية لمنع غير القادرين مالياً من ترشيح أنفسهم، فهؤلاء في نظر واضعي القانون غير صالحين لمثل هذه الأعمال.

¹ - إسماعيل علي سعد، مرجع سابق الذكر، ص 237.

ويرى "دوفرليه" أيضا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد إستفادت هي الأخرى من تكوين الجمعيات الإنتخابية فيها من الظروف الخاصة، ولكن إنتشار الفساد في عهد "جاكسون"^{*}، أدى إلى إعطاء وسيلة مادية قويّة في أيدي اللّجان، وذلك عندما خصص الكثير من الوظائف المدنية للحزب الفائز، وبالمثل حدث ذلك في "إنجلترا"، حيث أدى الفساد إلى تكوين الجماعات البرلمانية.

ومن ثمّ فإنّه عندما يتم تكوين الجمعيات البرلمانية ثم اللّجان الإنتخابية، فهذا يؤدي إلى ضرورة التعاون الدائم وسرعة الإتصال فضلا عن ضرورة التنظيم فيما بينهم، ممّا يؤدي كنتيجة لذلك إلى قيام الحزب السياسي بمعناه الكامل نظرا وتطبيقا في الواقع السياسي⁽¹⁾.

2.2- الأحزاب ذات النشأة الخارجية :

يراد بالأحزاب السياسية ذات التكوين الخارجي من حيث النشأة، تلك الأحزاب التي يتم إنشائها خارج البرلمان بمجملها وبصورة أساسية، بفضل مؤسسات قائمة من قبل وذات نشاط خاص خارج عن الإنتخابات وخارج عن البرلمان.

والكتل والمنظمات التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، ومن أشهرها النقابات، هذا يعني أنّ هذه الأخيرة ساهمت كثيرا في إنشاء قيادات حزبية فالكثير من الأحزاب الإشتراكية مدينة لها بوجودها بصورة مباشرة، والحزب الإشتراكي البريطاني هو أكثرها دلالة، فقد ولد على إثر القرار الذي إتخذه مؤتمر النقابات سنة 1899، بشأن تنظيم إنتخابي وبرلماني (إقتراح هولمز)، ثم ظهر إلى الوجود حزب عمالي مستقل تديره مجموعة من رجال الفكر الإشتراكي والجمعية الفابية، وظلّ الحزب تابعا لسلطة النقابات الضيقة.

* جاكسون: ولد في 15 مارس 1767 في كارولينا الجنوبية، و هو رئيس الولايات المتحدة السابع بالفترة 1829 إلى 1837 ، توفي في 8 جوان 1845 في تينيسي.

¹⁻ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق الذكر، ص ص 237، 238.

ويقرب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب، تلك التي تسود التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية، وإذا كانت الأحزاب الزراعية أقل نموًا من الأحزاب العمالية، إلا أنها أظهرت نشاطًا كبيرًا في بعض البلدان، وعلى الأخص في الديمقراطيات الإسكندنافية، وفي أوروبا الوسطى، وفي سويسرا، وأستراليا، وكندا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وأحيانا كانت مجرد منظمات إنتخابية أو برلمانية بسيطة وإلا فهي بالعكس أقرب إلى آلية نشأة الحزب العمالي البريطاني، حيث قرّرت النقابات والتجمّعات الزراعية إنشاء جهاز إنتخابي، أو تحويل نفسها مباشرة إلى حزب (1).

ويدل عمل الجمعية الفابية في نشأة حزب العمال من جهة أخرى على أثر الجمعيات الثقافية والتكتلات الفكرية في ولادة الأحزاب السياسية، كما أنّ هذه الأخيرة يمكن أن تنشأ مباشرة كحزب سياسي، أي لا من البرلمان ولا من النقابات. ولا يخفى عن العلم دور منظمات الطلاب والتكتلات الجامعية على الحركة الشعبية في القرن التاسع عشر في أوروبا ثم ظهور الأحزاب السياسية اليسارية الأولى. وتعتبر "الحركة الجمهورية الشعبية" في فرنسا و"الحزب الديمقراطي المسيحي" حركات ناشئة عن تنظيمات سرية قديمة، كما أنّ أصول الحزب الشيوعي الروسي تنتمي إلى ذات النشأة أيضا، وعلى أية حال فإنّه مهما اختلفت أصول الأحزاب، فقد اختلفت الأحزاب التي نشأت خارج البرلمان في أصولها عن تلك التي نشأت عن طريق الجماعات البرلمانية واللجان الإنتخابية، إلا أنّ الظاهرة المميزة للأحزاب ذات النشأة الخارجية تبدو وبوضوح في ترابطها وتماسكها ودقّة تنظيمها عن تلك الأحزاب ذات النشأة البرلمانية أو ما نسميه بالأحزاب ذات النشأة الداخلية، والسبب الرئيسي في هذا التميّز إنّما يرجع إلى أنّ الأحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة، في الوقت الذي تبدأ فيه أحزاب النشأة الخارجية من القاعدة، ومن ثمّ فإنّ هذا النوع من

¹ - حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق الذكر، ص 41، 42.

الأحزاب قد تكون مدخلا لقاعدة سابقة ثابتة، ونتيجة لذلك تبدو الأحزاب ذات النشأة الخارجية أكثر وضوحا و تنظيميا من الأحزاب ذات النشأة الداخلية⁽¹⁾.

فالأحزاب ذات المنشأ الخارجي أكثر تماسكا وإرتباطا وأكثر إنضباطا من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي، فالنوع الأول يتصرف بموجب تنظيم قائم سلفا يربط بالطبع بين كل خلايا الأساس، أما النوع الآخر القائم على أساس برلماني وانتخابي فإنه مضطر إلى إقامة هذه الروابط من كل نوع بأي شكل ومن البداية كوجود بعض النواب المسبق داخل البرلمان نفسه.

3- آليات عمل الأحزاب السياسية :

من أجل تحقيق أهدافها، تلجأ الأحزاب السياسية على إختلافها إلى جملة من الأدوات أو الوسائل المختلفة، التي نراها مناسبة أو ملائمة من أجل تحقيق هذه الأهداف ومن هذه الأساليب نجد:

1.3- الوسائل السياسية:

هي بدورها متعددة ومن أهمها:

1.1.3- التمثيل النيابي:

تعد من أهم الوسائل حيث يسعى الحزب إلى التواجد في مختلف المجالس المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية، وخاصة البرلمان وبقدر ما ينجح الحزب في إيصال أكبر عدد ممكن من أعضائه الأكفاء بقدر ما يعمل على تثبيت ونشر مبادئه وبرنامجه، وتحقيق مشاركته في السلطة أو الوصول إليها.

2.1.3- المناقشة والإقناع:

المناقشة والحوار من الوسائل الضرورية لتحقيق تماسك ووحدة الحزب الداخلية، والإقناع يحقق التماسك الداخلي ويقضي على الخلافات الداخلية، كما أنّ الحزب يستعمله تجاه المواطنين الآخرين لكسبهم وللحصول على أصواتهم في الإنتخابات.

3.1.3- النقد:

يلجأ الحزب بصفة دائمة إلى نقد وإبراز نقائص وعيوب وأخطاء الأحزاب الأخرى وخاصة الأحزاب الحاكمة، وهذا يبين أفضلية برنامجهم ومبادئهم.

¹- إسماعيل علي سعد، مرجع سابق الذكر، ص ص 240، 241.

4.1.3- إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية:

كل الأحزاب تعمل على التوفيق بين مصالح أعضائه الخاصة والمصلحة الوطنية العامة، عن طريق التمسك بالمبادئ والقيم والشعارات الوطنية، حتى تظهر أنها لا تتناقض مع المصلحة الوطنية بل تعمل على خدمتها وبالتالي تلقى التأييد والدعم الشعبي.

بعض الأحزاب تربط نفسها بالدستور حتى تبين أنها مدافعة عنه وعن المصلحة الوطنية العليا، وبعض الأحزاب تربط نفسها بثوابت وطنية أساسية، مثل الدين، أو التاريخ الوطني حتى تحصل على مساندة ودعم المواطنين المؤمنين بهذه الثوابت والقيم، فكما هو معروف جلّ الأحزاب السياسية تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة (1).

2.3- الوسائل المادية الأخرى:

تتفق الأحزاب أموالا كثيرة من أجل تنظيم تظاهرات حزبية مختلفة، سواء فكرية كالمحاضرات والمهرجانات وإنتاج الأفلام الوثائقية ونشر الكتب حوله وكذلك إنشاء مدارس خاصة تقدم دورات تكوينية للأعضاء وكذلك طبع و نشر شعارات الحزب في شكل معلمات وأوسمة ذلك.

3.3- الوسائل القهرية:

وسائل القهر والعنف، مرفوضة وغير مستحبة وكثير من الدول تمنعها بموجب الدستور نفسه، وهي تتنافى أصلا مع الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، لكن من المعروف تاريخيا أنّ كثيرا من الأحزاب، خاصة في ظل نظام الحزب الواحد، مثل الأحزاب الفاشية والشيوعية لجأت إلى العنف المتمثل في الإعتقالات والإرهاب السياسي والتهديد والتخويف، واللجوء إلى المخابرات والبوليس السري، كما لجأ إلى

¹ -سمية نوى، «الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر 2007-2012»، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص24، 25.

العنف في شكله المستمر وهو الضغط الإقتصادي والإجتماعي والحرمان من حقوق وإمميزات إجتماعية معينة.

4.3- وسائل الإتصال:

تلجأ جميع الأحزاب إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف وإذاعة مسموعة ومرئية، حيث تصدر الجرائد والمجلات والبيانات للإقناع ببرنامجهما وتحقيق مختلف أهدافها، وهذه الوسائل ذات فعالية كبيرة إلى درجة أن كل حزب يسعى أن يكون له عدة وسائل إعلامية تحت تصرفه.

كما تستعمل وسائل الإعلام للحملات الإنتخابية من طرف الدولة، وتحديد أماكن النشر وتحقيق حرية الرأي والتعبير (1).

4- أنواع الأحزاب السياسية :

إنّ تصنيف الأحزاب السياسية ليس بالأمر السهل أو المتفق عليه، حيث توجد عدة أنواع للأحزاب السياسية وهذا يعود إلى الفوارق الموجودة بين الأحزاب السياسية من خلال إيديولوجياتها، طبيعتها، هيكلتها، تركيبها، وأهدافها ومن هذه التصنيفات نجد:

1.4- تصنيفات "موريس دوفرليه" :

يعتبر مجهود عالم السياسة الفرنسي "موريس دوفرليه (Maurice Duverge)" من أوائل المحاولات المهمة التي بذلت لتصنيف الأحزاب السياسية إلى أنواع مختلفة، حيث يرى "دوفرليه" : " أن أهداف الحزب وإستراتيجيته يحدّدان النموذج التنظيمي للحزب الذي يؤثر بدوره في التّمسك السياسي للحزب". ومن هذه التصنيفات نجد: (2)

1.1.4- أحزاب العقيدة (Ideological Parties):

ترتكز هذه الأحزاب حول عقيدة محددة تقدّم تفسيراً متكاملًا ومعقولًا للواقع الإجتماعي وتضع تصورا محدّدًا للمجتمع المنشود، والأفراد ينضمون لحزب العقيدة

¹ -سمية نوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 25، 26

² -موريس دوفرليه، مرجع سابق الذكر، ص

التي تتجسد بوضوح في برامج الحزب وأهدافه وتكون بمثابة المحرك لنشاطاته والمحدد لسياساته ومواقفه.

وأحزاب العقيدة يمكن أن تنظم بشكل أحزاب صفوة أو أحزاب جماهيرية وذلك تبعاً للمحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي توجد فيه، وتميل الأحزاب العقائدية إلى الإنفراد بالسلطة إذا تمكنت، وذلك لكي يتسنى لها تطبيق عقيدتها دون أي منازع، و من أمثلتها الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والأحزاب اليسارية والدينية في أوروبا الغربية، وحزب الإخوان المسلمين في مصر وبعض الدول العربية الأخرى (1).

2.1.4- الأحزاب العملية (artiesPragmatic P):

الأحزاب العملية أو أحزاب البرامج كما يسميها البعض، هي أحزاب مواقف وبرامج عامة، وليس لها إرتباط بعقيدة محددة، وتتغير مواقفها وسياساتها العامة من فترة إلى أخرى تماشياً مع الظروف المتغيرة فتتميز هذه الأحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها، كما أنها تتأثر بنوعية وإتجاهات القيادات التي تسيطر عليها، فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركاتها، وإذا كانت أحزاب العقيدة تنافس مبادئها العقائدية، فإن الأحزاب العملية تنافس إستراتيجيتها، وقدرتها على التحرك بين كافة فئات المجتمع.

والأحزاب العملية أو الواقعية لقبت بهذا الاسم نظراً لقدرتها على التحرك في إتجاهين مختلفين في المجتمع، فهي من جهة تحدّد برامج وأهداف عامة وتبني شعبيتها عليها، ومن جهة أخرى ودون المساس ببرامجها تدخل في مساومات وتسويات مع التّجمعات المختلفة في المجتمع، مثل: النقابات لكسب دعمها مقابل إعطائها وعود معينة لتحقيق مكتسبات خاصة بها أي أنّها تحسن التكيف مع واقعها

¹ - نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط2، الرياض: مكتبة العبيكات، 2001، ص 239 - 241.

مثل: الحزب الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحزب المحافظين في بريطانيا.

3.1.4 - أحزاب المصالح (Interest Parties):

توجد أحزاب المصالح بصفة خاصة في نظام تعدد الأحزاب، وقد توجد أحزاب كأحزاب صغيرة في نظام الحزبين، وهي تشمل مصالح محدّدة لجماعة كبيرة منظمّة من الأفراد الذين يصّرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة، وقد تكون المصلحة مثالية مثل: الحزب الأمريكي لتحريم صنع الخمر وبيعه، أو قد تكون مادية كما هو الحال في الكثير من الأحزاب الزراعية وقد تكون خليط بين المثالية والمادية.⁽¹⁾

ومن أمثلة أحزاب المصالح يمكن أن نذكر حزب المزارعين الهولندي، وحزب المركز الفنلندي، أحزاب العمّال المختلفة في نيوزيلندا، ومالطا، وألمانيا الغربية، والدانمارك، وأحزاب الجماعات العرقية المتميّزة مثل: الحزب الإسكوتلندي الوطني في بريطانيا، وحزب الشعب السويدي في فنلندا، أحزاب النساء في أوروبا مثل: حزب الإتحاد النسائي البلجيكي.⁽²⁾

2.4 - التصنيفات الكلاسيكية:

هناك تصنيفات كلاسيكية " لموريس دوفرليه" والتي صنّفها إلى صنفين:

1.2.4 - أحزاب الإطارات (الكوادر) "الكفاءات":

تتكون من شرائح إجتماعية متميّزة بنفوذها الاجتماعي والإقتصادي وهي نوعان:
أ- أحزاب الكوادر التقليدية " كبار الموظفين":
تعتمد هذه الأحزاب على النوع لا على الكمّ، وقد ظهرت في القرن التاسع عشر وتتميّز بما يلي:

¹- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر، ص ص 148، 149.

²- نظام بركات، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 241، 242.

- جمع الوجّهاء بسبب وجهاتهم التي توفر نفوذا معنويا أو بسبب ثروتهم التي تسمح بتغطية فاقت الحملات الانتخابية ؛
 - تنظيم الوجّهاء ضمن لجان "محلية" تتطابق مع حدود الدوائر الانتخابية في الدولة ؛
 - التنظيم الداخلي لهذه اللجان ضعيف إلى حدّ كبير بسبب قلة أعضائها الذي لا يتطلب بنية صلبة؛
 - وتتميّز هذه اللجان باستقلالية كبيرة جدا وليس لأجهزة المركزية للحزب أية سلطة على أعضائها.
- ب- أحزاب الكوادر الحديثة:

ظهرت في القرن التاسع عشر خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والسبب في ذلك هو التّغيير الذي حدث في " نظام الانتخابات الأولية" الذي بموجبه لم تعد عملية الإقتراع في هذه الانتخابات تقتصر فقط على لجان الوجّهاء والبارزين في المجتمع، بل أصبحت تشمل كل المواطنين الذين يرغبون في المساهمة في إنتقاء مرّسحي الحزب، الذي يقدمهم فيما بعد إلى الانتخابات الحقيقية، وقد أدى ظهور هذا النّظام إلى كسر الإطار الضيق للجان الوجّهاء (1).

ج- أحزاب الجماهير:

نشأ هذا النوع بفضل حق الانتخاب العام المباشر والسري، وبدأ بنائها التنظيمي للأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين، وهي تسعى إلى ضمّ أكبر عدد من الناس للمشاركة في حياة الحزب عن طريق الإنتساب والانضمام بدفع إشتراك سنوي لتمويل ميزانية الحزب، وتحديد سياسة الحزب في مؤتمرات دورية، وتأخذ الأحزاب الجماهيرية ثلاث أشكال وهي الاشتراكية، الشيوعية، والفاشية (2).

3.4- أنواع النّظم الحزبية :

تنقسم النّظم الحزبية إلى ثلاثة أنواع وهي:

¹ - المهدي الشيباني دغمان، "الأحزاب السياسية أنفاته سوسيلوجية"، جامعة الزيتونة، ليبيا، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، العدد 16 ، مجلد 1 ، فبراير 2014، ص ص 18، 19.

² - سمية نوي، مرجع سابق الذكر، ص 21.

1.3.4- نظام الحزب الواحد:

هو النظام الشمولي، حيث لا يوجد في الدولة إلا حزب واحد ويتميز هذا الحزب بالمركزية الشديدة والطاعة الكاملة (وتكون من الشعب تجاه الحزب الواحد)، وتصدر معظم قراراته من القمة.

والحزب الواحد هو حزب الصفوة، إذ أنّ الانضمام إلى الحزب ليست مفتوحة في أغلب الأحوال ولكنها تخضع لإرادة الحاكم، والذي يوافق أو يرفض من يشاء، والعضوية مقيدة بشروط لاسيما في أوقات الأزمات، كما تسيطر هذه الأحزاب على الحكومة، وتجعل رأي الحزب هو السائد في الهيئات الحكومية، وذلك عن طريق التدخل المباشر أو نفوذ بعض أعضاء الحزب⁽¹⁾.

فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على إفتراضات محدّدة، وهو أنّ إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية⁽²⁾، وأوضح مثال لهذا النظام هو حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر (1962-1989)، وحزب الشعب الموريطاني في موريطانيا.

2.3.4- نظام الشائبة الحزبية:

يظهر في الحياة السياسية حزبان كبيران يستقطبان أغلبية الجماهير بينهما ويسيطران على حلّ الحياة السياسية ولا يقلل من ذلك وجود أحزاب صغيرة هامشية بجانبها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يوجد حزبان كبيران الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وتتوزع الجماهير بينهما، ولا ينفي هذا النظام وجود حزب شيوعي صغير جدا في الحياة السياسية الأمريكية، كذلك يوجد في بريطانيا حزبان كبيران المحافظين والعمّال، ويقوم بجانبها حزب الأحرار الصغير، ضالة تمثيله في مجلس العموم، تجعل النظام الحزبي في بريطانيا أقرب إلى نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب⁽³⁾.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 57، 58.

² - سمية نوي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

³ - محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011، ص 224، 225.

ولكن يوجد خلاف في ممارسة هذه الأحزاب عملها في الولايات المتحدة عنه في بريطانيا، ففي الأولى تتمتع اللجان المحلية في الحزبين بسلطات واسعة حيث تتولى تمويل الحركة الانتخابية كل في دائرتها دون مساعدة من رئاسة الحزب وبعيدا عن رقابته، ويؤدي هذا إلى إستقلال اللجان الحزبية المحلية عن بعضها وإلى عدم قدرة رئاسة الحزب على الاعتراض على المرشحين الذين تتقدم بهم اللجان المحلية، بينما في "إنجلترا" نجحت الممارسة أن تظهر الحزب الثالث (الأحرار) في الحكم وإن كان تأثيره مازال أقل بكثير من الحزبين الكبيرين، كما تتمتع الأحزاب البريطانية بالمركزية مما يؤثر في وحدة الحزب وتماسكه، ويظهر الفرق الهام بين "بريطانيا" و"الولايات المتحدة" في (ميكانزم) النظام الحزبي في أنه في بريطانيا يقوم بمسؤولية الحزب حزب واحد ويتحول الآخر إلى حزب معارضة، بينما في الولايات المتحدة لا يحول أن رئيس الجمهورية ينتمي إلى الحزب الديمقراطي مثلا، بينما الأغلبية تنتمي إلى الحزب الآخر⁽¹⁾.

3.3.4 - نظام التعددية الحزبية:

يرى الكثير من الفقهاء أن نظام تعدد الأحزاب هو العمود الفقري للحياة الديمقراطية، فتعدّد الأحزاب هو الترجمة التنفيذية لمعنى (حكم الشعب بالشعب) فالأحزاب السياسية تساعد جميع الناخبين على تكوين آرائهم وتنقيفهم وتكون هذه الأحزاب بمثابة أدوات للتعبير عن قطاعات الشعب المختلفة⁽²⁾.

والتعددية الحزبية تعني وجود عدد من الأحزاب ثلاثة أو أكثر متقاربة في القوى، تحول دون حصول أحدها على أكثرية نيابية دائمة ومطلقة تخوله الإستئثار بالسلطة منفردا، ولتحقيق هذه الغاية يتوجب على عدد من هذه الأحزاب إقامة تحالف فيما بينها لتأمين عملية الحكم وإستمراره⁽³⁾.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق الذكر، ص 225.

² - محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص 224.

³ - هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط3، عمان: الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 232.

المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة.

يعتبر مصطلح السياسة العامة حقل من حقول العلوم الاجتماعية بما أنها تعبر عن التوجيه السلطوي، أو الرغبة الحكومية من خلال القرارات التي تتخذها، إختلف الباحثين أو المفكرين حول إيجاد تعريف موحد، فتباينت وجهات نظرهم حول هذا المفهوم وإنطلاقاً من ذلك سنقدم بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة.

1- مفهوم السياسة العامة:

1.1- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "power":

تمثل القوة تلك القدرة التي يحظى بها شخص ما، للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور، بشكل يميزه عن غيره، نتيجة إمتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية.

فقد عرّف "هارولد لاسويل (H. Lasswel)" السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة⁽¹⁾.
أما "ماكس فيبر M. weeber" فعرفها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها: "إحتمال قيام شخص ما في علاقة إجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر على الأساس الذي يقوم عليه هذا الإحتمال"⁽²⁾.

إنّ منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة (Elite) في حصولها على القيم (values) الهامة عبر التأثير (enceInflu) على قوّة الآخرين في المجتمع. وإنّ السياسة العامة يمكن لها أن تكون إنعكاساً لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ والقوّة

¹ - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي للبنية والتحليل، ط3، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014، ص 34.

² - ابتسام قرقاج، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص20.

الذين يسيطرون على محاور المنتظم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة. غير أن هذا المنظور قد وجهت إليه إنتقادات لدى كثير من المفكرين والعلماء المعنيين الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسة العامة، ضمن المجتمع، فضلا عن تداخل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها، حين التعامل مع السياسات العامة (1).

2.1- السياسة العامة من منظور أداء النظام:

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام وذلك بإعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية ومن هذه الزاوية يولي "دافيد إيستون (Easton.D)" إهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وعليه فهو يعرفها "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية".

فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات، كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذ وعطاء.

كما يرى أيضا "فابرييل الموند (G.ndalme)" بأن السياسة العامة تمثل: "محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات (قرارات وسياسات، ...) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية

¹ - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 35، 36.

والتنظيمية، التوزيعية، الرمزية، ...)» كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها: «تعبيرات عن النوايا التي يتم سنّها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف.

إنّ هذا المنظور قدم نظرة كلية واسعة وشاملة، لحركة البيئة وتفاعل نظمها، بالشكل الذي يسهم في إقامة وحدة تحليلية مترابطة تركز على قضايا وشؤون المصلحة العامة، كاستجابة للنظام السياسي» (1).

3.1- السياسات العامة كأفعال حكومية :

يبرز هذا الإتجاه السياسات العامة بإعتبارها أفعالا وأنشطة صادرة عن الحكومة، وهنا نميز بين تعريفات نظرت للسياسات العامة على أنّها أفعال لمواجهة مشكلات معيّنة، وبين تعريفات نظرت للسياسات العامة بإعتبارها مخرجات للنظام السياسي كاستجابة لمدخلات النظام السياسي.

1.3.1- السياسات العامة كأفعال لمواجهة مشكلات أو تحقيق أهداف:

يعرّفها "جيمس أندرسون (Games anderson)" بأنها منهج عمل يتبعه فاعل أو أكثر للتعامل مع مشكلة ما، وهو في هذا التعريف يؤكّد أن السياسات العامة طوّرتها المؤسسات الحكومية، علاوة على أنّها مجموعة أفعال وقرارات، وليس قرارا واحدا، وأنّ تصريحات السياسات هي شكل رسمي للتعبير عن السياسات العامة. وكذلك يعرّفها "توماس داي (Thomas dye)" بأنها ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله، وهو في ذلك يجعل من الفعل الحكومي سياسة عامة وكذلك من عدم إتخاذ الحكومة أيّ فعل أيضا سياسة عامة.

¹ - عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 21، 23.

ويعرّفها " قابريل ألمان وروبرت منتدت وباول (Gabriel Almond, Robert Mundt, Pawell)" « بأنها أفعال الحكومات لتحقيق أهدافها » وعلى الرغم من إيجاز هذا التعريف، فإنه حدد جزءا كبيرا من عناصر السياسات العامة وهي الأفعال والأهداف.

ويعرّفها "أحمد مصطفى حسين" « بأنها النشاطات التي تقوم بها الحكومة، وتشمل تقديم الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والطرق والإسكان و... الخ.

2.3.1- السياسات العامة مخرجات للنظام كاستجابة للمدخلات:

يدخل ضمن هذه الفئة العديد من التعريفات منها: تعريف "لين (Lynn)" للسياسات العامة « بأنها مخرج لعملية، تتكون من أفراد يتعاملون معا في إطار المنظمات العامة».

وكذلك تعريف "بريارة مكلينان (B.Maclenan)" للسياسة العامة « بأنها النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية، إستجابة للمطالب الموجهة من النظام السياسي ».

يلاحظ على هذه التعريفات أنها تقصر السياسات العامة على أنها إستجابة للمدخلات، ورد فعل لها، أي أنها تتبنى الإقتراب النظمي في تعريفاتها للسياسات العامة.

إنّ ما يميّز هذه التعريفات هو نظرتها للعمليات السابقة على المخرجات (العمليات) والدوافع والأسباب (المدخلات) ومع هذا لم تنظر للسياسات العامة نظرة أكبر في إطار العناصر الأخرى والبيئة الشاملة (1).

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة العامة أنها وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، وعلى أنها برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات التي تتخذها

¹ - عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مرجع سابق الذكر، ص 18 - 21.

الحكومة والتي تتعلق بمجال معين و ذلك لمعالجة القضايا والمشاكل المجتمعية، وتتخذ هذه السياسات العامة لمواجهة المشاكل الاجتماعية وذلك من خلال تنفيذ برامج معينة وهذه السياسات العامة تتأثر بعوامل عديدة قائمة في المجتمعات، وهذه الأخيرة تحتاج إلى الخدمات الصحية والتربية والتعليم والسلامة والأمن وهي متغيرات البيئة الاجتماعية، لذا ينبغي لهذه السياسات أن تتوافق مع الإحتياجات وبالتالي لا تكون السياسة العامة فعالة ما لم تراعي الظروف البيئية المحيطة بها.

2- نشأة السياسة العامة:

تشكل الظاهرة السياسية إمتدادا طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات، حيث بدأت هذه الظاهرة مع بداية وجود الإنسان وتطورت مع تطور حياته وإنخراطه في المجتمعات على مرّ الأزمان، فكان الإهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها وانصهارها في شكل معين من أشكال الدولة، يمثل جل العناية المكثفة التي أولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، وقد تجلّى هذا الإهتمام في ذلك الجهد التقليدي لحين بلوغ الحياة الاجتماعية والإنسانية منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية آنذاك تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية.

وحين بدأ عمل السياسة يتبلور ويغدو فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقد إستقلاله عن الفلسفة الأخلاقية، فقد حظي بالدعم المستفيض ضمن مجال الإختصاص العلمي والمعرفي الذي أسفر عن وضوح التأييد الذي كان يرى في السياسة وجهها للقانون وللعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية من خلال مجموعة دستورية يضم القوّات التي تحكم العلاقات بين المؤسسات في أطر قانونية، فضلا عن أنّ السياسة تمثل جزء لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع وللظاهرة الاجتماعية⁽¹⁾.

وتعاضد الإهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها

¹ - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 29، 30.

وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي حسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تخلي الدولة كمحرك للنشاط الإقتصادي.

وقد إرتبط مفهوم السياسة العامة، وما يختص بعملية تحليلها ضمن هذا التحول الذي طرعه (لاسويل) إلى حدّ ما بالعلوم السياسية وحصرها بما يختص بنظام الحكم في أمريكا، كما إرتبط ذلك المفهوم أيضا مع ظهور (المدرسة السلوكية Behavioral school) في بدايات أعوام الستينات وعندما تزايد الإهتمام بدراسة منهج (تحليل النظم System analysis) الذي تحوّل من تسليط الضوء فقط على الدولة إلى تسليط نحو الأبعاد المتعددة التي تشكل حقيقة إجتماعية (1).

ونتيجة لهذا التحول أصبحت الجماعات والقوى الإجتماعية هي ركيزة الإهتمام والتحليل وأصبح مفهوم السلوك هو الرمز المتحكم في دراسة علم السياسة، حيث حلّ مفهوم النظام بدلا من مفهوم الدولة.

وتوالى فيما بعد ذلك كثير من الأبحاث والدراسات المتخصصة بالسياسات العامة وظهرت دراسات مرتبطة بها تتعلق بمفهوم (المجال العام Public realm) الذي يشتمل على النشاطات والتفاعلات لمنظومة المدخلات التي تتمثل (بالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام، والسلوك الإجتماعي)، مع منظومة المخرجات التي تتمثل (بالنشاطات والقرارات وتنظيمات الهيئات الحكومة المحليّة والوطنية والدولية).

وبصفة عامة، فإنّ علماء السياسة اليوم، قد حوّلوا إهتماماتهم إلى دراسة قضايا السياسة العامة، وبرزت من خلال ذلك دراسات عدّة، تولي إهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الثقافية والإجتماعية والشخصية على السياسة فضلا عن الإهتمام ببنية المؤسسات الحكومية وممارستها وبدور المؤسسات غير

¹ - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 30، 31.

الحكومية والمؤسسات الأهلية والأفراد في صنع السياسة العامة، وحاليا هناك موضوعات خاصة في الجامعات الغربية تدرس بوصفها محاور مستقلة تعنى بها العلوم السياسية مثل:

- سياسة التمدن (yUrban Polic) ؛
- سياسة الرفاه (Welfare policy) ؛
- سياسة مكافحة الجريمة (Crime control policy) ؛
- سياسة حماية البيئة (Environement protection policy) ؛
- سياسة الحريات العامة (The policy of civil liberties).

كلّ هذا أدى إلى عملية تنامي دور السياسة العامة وتعظيم أهميتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للمجتمعات، ودورها المستقبلي يبدو أكثر أهمية في المرحلة التي تعيشها الدول والحكومات، خاصة أنّ القرن الحادي والعشرين يتّسم بخصوصية، الإنطلاقة السريعة، وتزاحم المتغيرات البيئية والسياسية والفلسفية والعلمية، التي تفرض سطوتها على التوجهات الإقتصادية التي بدورها تشمل منعكسا للتغيرات الهيكلية في واقع المنتظم السياسي للمجتمعات على السياسة العامة، وبأية حال من الأحوال عليها أن تدلي بدلوها حيال متغيرات العصر وتوجهاته الجديدة في ظل العولمة وتكنولوجيا المعلومات والحروب والنزاعات وسياسات الدفاع والحماية والتسليح والفقر والبطالة وحرية التجارة وأسعار السوق⁽¹⁾.

3- عناصر السياسة العامة وخصائصها:

1.3- عناصر السياسة العامة:

تتكون السياسة العامة من العناصر الأساسية التالية:

1.1.3- المطالب السياسية:

تشمل المطالب حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، توجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب "مدخلات" تستدعي إستجابة السلطات بها بصورة

¹- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع نفسه، ص31-33.

أو بأخرى، وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم وترتيب أولوية هذه المطالب، فهي تشمل كل ما يطرح على المسؤولين سواء من الأهالي أو من الرّسميين الفاعلين في النّظام السياسي.

2.1.3- قرارات سياسية:

هي ما يصدره المسؤولون الحكوميون المخولون قانونيا من الأوامر والتوجيهات المعبرة عن محتويات السياسة العامة، وتشمل الأطر التشريعية التي تتخذ صيغة القوانين، أو إصدار الأوامر، أو وضع القواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة، أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القوانين.

3.1.3- مضمون السياسات:

تشمل التفسيرات القانونية والأوامر التنفيذية والتحليل الشفوية والعبارات الموحية وأقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن إتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به، وقد يكون وصف السياسة ومضمونها غامض، كما قد يحصل التناقض عند شرحها أو شرح مضمونها في المستويات المختلفة أو في السلطات أو الوحدات الإدارية.

4.1.3- مخرجات السياسة:

هي مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النّظام السياسي، فهي ردود أفعال النّظام أو إستجابته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من بيئته، أي أنّها الإنعكاسات المحسومة الناتجة عن السياسة العامة، في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتبسها المواطنون عن الأعمال الحكومية.

5.1.3- العوائد أو آثار السياسة:

تمثل العوائد المحصلة أو النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسة العامة، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، حيث أنّ لكل سياسة تم تنفيذها أثارا معينة (1).

¹ - عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مرجع سابق الذكر، ص ص 26، 27.

2.3- خصائص السياسة العامة:

تتمثل في:

- «السياسة العامة ذات سلطة شرعية، حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها، لا بد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم؛
- السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة وتصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدّد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الإيديولوجية والعلمية؛
- السياسة العامة تشمل على الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين أو الأشياء التي تحدث آنفا»⁽¹⁾.
- «و قد تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها وقد تكون سلبية، ويمكن أن تأمر بالتصرف بإتجاه معيّن، وقد تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة أو قد يعد سكوته أو عدم إلزامها بتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه، وهي في كل الأحوال تؤثر بمواقفها على السكان أو المعنيين بهذه الأمور؛
- السياسة العامة تبعا للمنهج المؤسسي نشاط تباشره المؤسسات الحكومية، وأنّها تكتسب من خلال مؤسسات الحكومة عدة خصائص هامة في مقدمتها الشرعية أو القبول العام؛
- السياسة العامة كتوازن بين الجماعات، فهي تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية، وهذا التوازن يحدّد بالنفوذ النسبي للجماعات، ويؤدي تغيير هذا النفوذ إلى تغيير في السياسة العامة، إذ تصبح أكثر تعبيرا عن

¹ - ابتسام قرقاح، مرجع سابق الذكر، ص 27.

إرادة الجماعات التي يزداد نفوذها وأقل تعبيراً عن الجماعات التي يتقلص نفوذها (1) ؛

- السياسة العامة تمتاز بالشمول وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس المصالح الخاصة أو الشخصية، لأنّ المصلحة العامة تقتضي إستفادة عدد أكبر من المجهود المقصود من وراء السياسة المطبقة ؛
- السياسة العامة تمتاز بالإستمرارية بمعنى أن لا يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماماً، وإنّما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلاً من سياسات وبرامج (2).

4- أنواع ومستويات السياسة العامة:

بعد تحديد مفهوم السياسة العامة و مختلف عناصرها، وخصائصها، لابد من معرفة أنواعها و مستوياتها:

1.4- أنواع السياسة العامة:

1.1.4- السياسة العامة الإستخراجية:

بمعنى قدرة النّظام السياسي على إستخراج الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية، وهي ما يعبر عنها كمياً بنسبة الناتج القومي.

2.1.4- السياسة العامة التنظيمية:

أي قدرة النّظام على ضبط السلوك وعلاقات الأفراد.

3.1.4- السياسة العامة التوزيعية:

بمعنى القدرة على توزيع الموارد المجتمعية (السلع والخدمات والوظائف)، على الأفراد والجماعات والأقاليم بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والتوازن.

¹- تامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان: دار مجدلاوي، ، 2004، ص31.

²- ابتسام قرقاح، مرجع سابق الذكر، ص 28.

4.1.4- السياسة العامة الرمزية:

نقصد بها مقدرة النظام السياسي على الإستخدام الفعّال للرموز، أي إستخدامها بشكل يضمن له الحصول على تأييد المواطنين، ومن أمثلة الرموز زيارات كبار المسؤولين، والخطب، والأحاديث والتصريحات السياسية، وإقامة العروض العسكرية،... الخ.

5.1.4- السياسة العامة الإستجابية:

يقصد بها مدى كون المخرجات (السياسات، القرارات) إنعكاسا للمطالب، وهي بعبارة أخرى تعكس مدى كون الأنشطة الإستخراجية والتوزيعية والتنظيمية إستجابة لمطالب أفراد المجتمع (1).

2.4- مستويات السياسة العامة:

قدم "جيمس أندرسون G.anderson" ثلاث مستويات للسياسة العامة، تبعا لمستوى المشاركة في إتخاذها وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي:

1.2.4- المستوى الجزئي (Micropolitics) :

يمتاز بالخصوصية أو المحدودية التي تتميز بها القضايا المثارة وعدم عموميتها، فهي إمّا لفرد أو لشركة أو لمنطقة صغيرة، فالمطلوب هو قرار أو تحرك يشمل أو ينتفع به فرد أو قلة من الأفراد ومهما كانت الفائدة عظيمة لهؤلاء، فإنّ المتأثرين والمنتفعين بل والمشاركين فيها هم قلة جدًا مقارنة بالمجموع الذي لم يتأثر (2). « مثل: حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة.

لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع و تتحول إلى سياسات عامة كلية، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع، أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق» (3).

¹- تامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص ص 24، 25.

²- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ط4، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص66.

³- مهدي زغرات، "دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 28.

2.2.4 - المستوى الفرعي (Subsystem):

هي تلك السياسات العامة ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية التي تركز على القطاعات التخصصية، كالموانئ، الملاحة النهرية والجوية وغيرها، وتشتمل على طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأجهزة الإدارية وبين لجان البرلمان والجماعات المصلحية.

إنّ وجود مثل هذه النظم الفرعية راجع إلى كون موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة وعلى الدوام مثيرة لإهتمام غالبية أفراد المجتمع، فالتنوع الحاصل في الإهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود مثل هذه السياسات العامة والفرعية، ولبلورتها من خلال تواجد المنظمات الإدارية المتخصصة بكل موضوع أو مجال مهني أو وظيفي هام ورئيسي وبطبيعة الحال، فإنّ تلك المنظمات تتشاطر مع الجماعات المصلحية بموضوعاتها ومجالاتها التخصصية، بعلاقات فاعلة ومتباينة ونشطة، بفعل الإهتمام القائم بتلك الموضوعات والتأثر بطبيعة المطالب والمواقف المجسّمة لها (1).

3.2.4 - المستوى الكلي (Macro):

هي تلك السياسات العامة التي تحظى بإهتمام جماهيري واسع النطاق وتجذب إليها شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع، بحيث تصبح القضايا التي تعالجها هذه السياسات العامة، مثارا لإنتباه الجميع ويتجلّى عنها تباين في وجهات النظر والجدال والنقاش في بدايتها حتى تنتقل من مستواها الجزئي إلى مستواها الكلي الواسع الذي يضيف عليها سمة من التعقيد والتشابك، وإشتراك الأقطاب المتعددة فيها كالأحزاب السياسية، وأعضاء البرلمان والإدارات الحكومية ووسائل الإعلام والجماعات المصلحية.

¹ - فهمي خليفة الفهداوي، ص 63-66.

5- مراحل صنع السياسة العامة:

إنّ عملية صنع السياسة العامة هي عملية مهمّة، تتميز بالتعقيد، لذا فهي تمرّ بعدّة مراحل أو خطوات تتمثل فيما يلي:

1.5- صياغة المشكلة:

يمكن تعريف المشكلة لأغراض صنع السياسات العامة، بأنّها موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع، ممّا يدفعهم لطلب العون أو تدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه. ويقع تحديد المشكلة محل الدراسة أو البحث من قبل مجموعة ما، قد تكون من صنّاع القرار أو من غيرهم من المختصين في مجال السياسات العامة، أو حتّى من المواطنين والناشطين في المجتمع المدني.

إنّ التعريف الدقيق للمشكلة محلّ البحث وماهيتها وأسبابها، يسهل كثيرا على الباحث في السياسة العامة بقية مراحل صنع هذه السياسة، وتوجد أربعة أسئلة أساسية يمكنها أن تساعد في تحديد وتعريف المشكلة (1).

- ما هي طبيعتها ؟
- كيف حدثت، ولماذا ؟
- كيف يمكن علاجها ؟

2.5- وضع المشكلة في الأجندة السياسية أو جدول الأعمال:

من بين آلاف المطالب التي تردّ الحكومة، نلاحظ أنّ قلة منها هي التي تحظى بإهتمام صنّاع السياسة العامة، فهذه القائمة من المشاكل التي يختارها هؤلاء بمحض إرادتهم أو التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالإستجابة لها، هي التي تعبر عن جدّول أعمال الحكومة فمتخذي السياسات وفي سبيل التعامل الجدي مع

¹ - برنامج "هي" لدعم المرأة القيادية، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة، ط1، دليل المتدربة، د.ب.ن، 2010، ص 36.

المشكلات والقضايا يقومون بتصنيف هذه المشكلات حسب الخطورة ودرجة الصدى التي تحدّثه هذه المشكلة أو تلك في أذن الحكومة في شكل جدول مهام وأعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة (1).

3.5- بلورة وصياغة السياسة العامة :

بعد وضع المشكلة في الأجندة السياسية فإنّ بعض منها ينجح في الوصول إلى أجندته، فيما يفشل البعض الآخر في ذلك، وبالمثل تتحول الرّؤى والمطالبات المتعددة للمجموعات السياسية المختلفة داخل المجتمع إلى أطروحات بديلة للتعامل مع المشكلة أو القضية محلّ البحث. ومن المهمّ قبل الشروع في عملية الدّفع بالمشكلة لتكون جزءا من أجندة صنع القرار أن تفهم أولا المناخ المحيط به، فمفتاح نجاح السياسة العامة المقترحة هو إستهداف جمهور معين لتوجيه الرسالة له، الجمهور الأكثر شيوعا لإقتراحات بسياسات عامة مفصّلة هم صنّاع القرار، وركز على صنّاع القرار لأنّهم حتّى وإن لم يملكوا أيّة سلطة منفردة، إلّا أنّهم هم المسؤولون عن هذه السياسات (2).

4.5- تبني و إقرار السياسات العامة:

يتم في هذه المرحلة إتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا التّبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بدّيل آخر، فإنّ إقرار السياسة العامة تمرّ بمراحل عديدة، حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة للمجلس أو مجلس النواب، حسب الإختصاص في كل دولة لدراستها، لتحلل فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللّمسات النهائية عليه، ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه، وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر فيما

¹- مهدي زغرات، مرجع سابق الذكر، ص 32.

²- برنامج "هي" لدعم المرأة القيادية، مرجع سابق الذكر، ص 37.

بعد في الجريدة الرسمية، ليصبح ساري المفعول بعد أجلّ محدّد، وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ (1).

5.5- تنفيذ السياسة العامة:

إنّ هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه، في حال إنتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة، و التي تكتسي بطابع الرضى لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها إختزال حجم الصّراعات والمساومات وتفاوت الآراء بطريقة إئتلافية مرضية ولو على حساب قلة قليلة التي لم تبدي إستحسانها لهذا النوع من السياسة.

وعلى هذا الأساس فإنّ تنفيذ السياسة العامة بعبارة بسيطة هو تحويلها إلى نتائج عملية ملموسة، وتشير أيضا إلى مجموعة النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو وضعها حيّز الواقع العملي، بإستخدام الوسائل وإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية وغيرها في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة. كما يعني تنفيذ السياسة العامة تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة وعادة ما يعبرّ ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها الأدائية، على الرغم من أنّ بعض السياسات تحتاج إلى تدخل دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد وجهات عديدة من خارج الحكومة، هذه العملية ليست بالسهلة فهي ذات تأثير ولا بد أن تكون بصفة مرّنة ومستمرة، لأنه في النظم المعاصرة ونظرا لتعقيد مهام الإدارة، يتمّ تنفيذها من قبل نظام إداري ضخم ومعقد التركيب ومتنوع الوحدات، يتم من خلاله جعل السياسة العامة حقيقة فعلية (2).

¹- ابتسام قرقاح، مرجع سابق الذكر، ص ص 37، 38.

²- مهدي زغرات، مرجع سابق الذكر، ص ص 35، 36.

6.5- تقييم السياسة العامة:

في هذه المرحلة يفترض أن يتم جمع المعلومات عن السياسة محل التقييم وتحليلها وتفسيرها، وكذلك عن كفاءة البرنامج أو الأدوات التي تم إختيارها لتطبيق هذه السياسة.

تتمثل المعايير التي يعتمد عليها المقيّمون في تقييم أحد السياسات العامة في: الفعالية والكفاءة والجودة والإتاحة والعدالة.

وتنقسم مرحلة تقييم السياسة العامة إلى جزئين هما:

1.6.5- مخرجات السياسة (Policy output):

يعني تقييم السياسة العامة من ناحية الجوانب المادية الملموسة بما تم إنجازه من السياسة العامة المطبقة (الأنشطة التي تم إنجازها، وعدد العاملين القائمين على هذه السياسة، ... الخ)، مع تقييم النتائج القابلة للملاحظة والقياس لهذه السياسة العامة، أي تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ السياسة العامة محل البحث، ومن الممكن لمخرجات السياسة العامة أن تكون إجراءات أخرى ذات طابع معنوي أو رمزي.

2.6.5- آثار السياسة (Policy out comes):

يعني تقييم السياسة العامة أيضا بما يعرف بإسم « آثار السياسة العامة » وهو دراسة آثار السياسة العامة على المجتمع ككل، فعبارة أخرى يجب أن يعني تقييم السياسة العامة محل البحث بمدى تحقيقها لأهدافها المعلنة منذ بداية العمل عليها، وكذلك بمدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للقيم المجتمعية (1).

¹- برنامج "هي" لدعم المرأة القيادية، مرجع سابق الذكر، ص 39.

خلاصة واستنتاجات:

نستنتج من هذا الفصل أنّ السياسة العامة عملية معقدة تشارك فيها الفواعل الرّسمية والغير الرّسمية، حيث تعبر عن النشاطات والتوجيهات والبرامج الناتجة عن العمليات الحكومية، فالسياسة العامة تتأثر بعوامل عديدة من بينها الأحزاب السياسية التي تعمل على مراقبة السياسات التي ترسم من قبل الحكومة، وكشف أخطاء هذه الأخيرة، فالأحزاب من أهم الوسائل الفعالة لتفعيل الديمقراطية وإيصال مطالب الأفراد والمجتمعات إلى السلطات الرّسمية ذلك من أجل توافق سياساتها العامة مع البيئة الإجتماعية، فهذه الفواعل الغير الرّسمية (الأحزاب) تعمل على أن تكون السياسة العامة ذات كفاءة وفعالية تراعي الظروف المجتمعية.

الفصل الثاني:

دور الأحزاب السياسية

في رسم السياسة العامة.

تمهيد:

إنّ الأحزاب السياسية من أهم العوامل التي تؤثر في النظام السياسي، عن طريق مشاركتها في البرامج من خلال الوظائف التي تؤديها، فهي توفر قنوات المشاركة والتعبير عن الآراء، كما أنّها أداة من أدوات التنشئة والتجنيد السياسي، إضافة إلى أنّها تساهم في إضفاء الشرعية على نظام الحكم، وبما أنّ السياسة العامة تعبر عن أداء النظام السياسي، فإنّ الأحزاب السياسية تعمل على خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع (الرأي العام) نحو التأثير في صنع السياسة العامة، ذلك بمشاركتها في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية، وذلك بإتباع طرق شرعية أو غير شرعية.

المبحث الأول: وضعية الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة.

إنّ صنع السياسة العامة هي المرحلة المحورية للعملية السياسية التي تتخذها الحكومة قصد الوصول إلى إتفاق على تعريف المشكلة والتّعرف على بدائل حلّها وأسس المفاضلة بينها، حيث عرّفها " درور " بأنّها : « عملية معقّدة تتّسم بتنوّع مكوّناتها التي يكون منها إسهامها المختلف، فهي تقرر الخطوط الأساسية للفعل وتتسم بتوجيهها نحو المستقبل وسعيها إلى تحقيق الصالح العام وذلك بأفضل الوسائل الممكنة»⁽¹⁾.

تساهم الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة من خلال:

1- الأحزاب السياسية كقناة إتصال:

تمثل الأحزاب السياسية إحدى قنوات الإتصال والمشاركة السياسية للمواطن، كونها تعبر عن إهتمامات ومطالب المواطنين، والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، كما تعمل على نقل قرارات وسياسات الحكومة إلى المواطن.

2- الأحزاب السياسية أداة الرأي العام في التعبير عن مختلف اتجاهاته :

تعدّ وسيلة أساسية وفعّالة، يعبر الرأي العام من خلالها عن آرائه وأفكاره ومواقفه لاسيما إذا كان للحزب جريدة يطرح فيها آرائه وبرامجه ومواقفه التي تكون عادة صدى وانعكاس لقسم من الرأي العام في المجتمع.

كما أنّ الأحزاب السياسية هي التي تمدّ المجتمع بالآراء السياسية المصقولة وتقتراح الحلول للمشكلات العامة في نطاق برامج عمل تتماشى مع إيديولوجيتها وفلسفتها⁽²⁾.

وبما أنّ الأحزاب السياسية هي الأقرب إلى المواطن، فهي تجعله يتدخل ويساهم في البرامج المقترحة من قبل الحكومة، والرفع من درجة مشاركته في عملية صنع

¹ - وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003 ، ص 26.

² - محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص 215.

السياسة العامة والتعبير عن إنشغالاته في مختلف القضايا سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وذلك لتعزيز قدرته في المساهمة في هذه العملية.

كما أنّها المعبر الفعلي لمصالح الأفراد، فلا يمكن للمواطن أن يستغني عن دورها في ممارسة النشاط السياسي، فهي تعمل على أن تتوافق مواقفها مع مواقف الشعب وتبين دوره كفاعل غير رسمي.

3- الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة:

تقوم الأحزاب السياسية بدور التثقيف والتوعية والتتوير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريس لفئات معينة من الشعب، كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو الأمية للعمّال في أوروبا، وفي آتون هذا الجو السياسي والثقافي يرقى مستوى الفرد ويستتير ويتعرف على حقوقه ويحرص عليها، وواجباته ويؤديها بإخلاص، وتساهم المؤتمرات السياسية والخطب والمجادلات في شح الحياة السياسية وتنشيطها وربط المواطن بمشاكل وطنه وإحساسه بالمشارك في حلّها.

4- التصدي للإستبداد الحكومي:

تتصرف الحكومة بحذر وحيطه وعادة ما تكون حكومة الأغلبية في ظل وجود أحزاب معارضة، تتصيّد لها الأخطاء لكشفها أمام الشعب، لأنّ كل حزب يريد أن يصل إلى السلطة ويظفر بأغلبية حوله، ويدفعه هذا التصدي للحكومة وكشف أخطائها وإظهار عوراتها حوله، ويدفعه هذا التصدي لتتنقص شعبيتها وتحسّر السلطة.

ومن هنا كان على الحكومة أن تتصرف بحذر وتسعى في برامجها وعملها لصالح الشعب والدولة (1).

5- خلق النّواب السياسيين القادرين:

تعدّ الأحزاب السياسية مدارس لتخريج كوادر مدربة و سياسيين قادرين وذلك عبر البرامج التثقيفية والمحاضرات والندوات والإحتكاك بالأحزاب الأخرى، وممارسة ما

¹ - محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص ص 215، 216.

يكلّفها به الحزب من مهام، ويبرز هذا واضحا في الأحزاب الشيوعية التي تخلق كوادر مدربة تدريباً عاليا فلا غرو أن نرى عمالا جملة إنخرطوا في صفوف هذه الأحزاب ثم صاروا بعد فترة من كبار القادة المحنكين والسياسيين البارزين بفضل البرامج العميقة والجادة التي تعلموها داخل أحزابهم.

6- تحديد مسؤولية السياسة العامة:

يعني ذلك أن كل حزب له برامجه الواضحة المتميّزة عن غيرها، وبالتالي له مواقفه من مشاكل المجتمع ويتّخذ بناءً على ذلك مواقف واضحة من كل التشريعات أو مشاريع القوانين أو المشاكل السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الدولة ويترتب عن هذا أن تحدد مسؤولية كل حزب من خلال مواقفه وأعماله فلا يستطيع أن يلقي تبعة أي عمل قام به على غيره من أحزاب ويسهل هذا للناس الحكم على هذه الأحزاب⁽¹⁾.

¹ - محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص 217.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية ومدى تنفيذها للسياسة العامة.

إنّ عملية تنفيذ السياسة العامة هي العملية اللازمة لتحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي، وبعبارة أخرى أنّ تنفيذ السياسة العامة، هو ترجمة قرار هذه الأخيرة بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج العمل محددة، وبصدور قرار السياسة العامة من نطاق السلطة التشريعية وتصبح السلطة التنفيذية هي المسؤول الأول عن إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة العامة، وذلك بإتباع خطوات تنفيذ السياسة العامة وهي: وضع الخطط التنفيذية، تنظيم وتنسيق العمل، توجيه الموظفين وقيادتهم والرقابة على التنفيذ (1).

وباعتبار السلطة التنفيذية هي السلطة العامة الثانية في الدولة ويتمثل إختصاصها الرئيسي في العمل على وضع التشريعات والسياسات العامة التي تحظى بموافقة وتصديق السلطة التشريعية موضع التنفيذ العملي. ومن هنا تعمّد الدول إلى توفير كافة الإمكانيات والقدرات التي تلزم السلطة التنفيذية في أدائها لمسؤولياتها المتزايدة خاصة وقد إتسعت دائرة التشريعات الإجتماعية والإقتصادية تحت ضغط الإيديولوجيات السياسية المعاصرة، حيث يتربع على قمة السلطة التنفيذية رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو رئيساً للجمهورية (2).

ويختلف تكوين الهيئة الموجهة لهذه السلطة من دولة إلى أخرى، ففي النظام الرئاسي يعتمد على مبدأ فردية السلطة التنفيذية ومباشرة رئيس الدولة للسلطات الفعلية. أمّا في النظام البرلماني يكون هذا التوجيه بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء فالنظام البرلماني يقوم على عنصر ثنائية السلطة التنفيذية (3).

¹ - سامية وشفون ، صبرينة كاتبي، "دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة في الجزائر من 1989م- 2004م دراسة حالة الجزائر"، رسالة الليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية LMD، جامعة أحمد بوثرة بومرداس، الجزائر، 2010- 2011، ص ص 24، 25.

² - محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري والسياسي دراسة تطبيقية، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 307.

³ - وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص46.

وبما أن السلطة التنفيذية هي الهيئة التي يقع على عاتقها تنفيذ القوانين، وإِتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة لذلك، وإِدارة مختلف المصالح العامة، وبإِعتبار الأحزاب السياسية كفاعل غير رسمي يساهم في هذه السياسات التي تتخذ من قبل هذه السلطة. بما أن الأحزاب تعتبر همزة وصل بين المواطن والحكومة، فتقوم الأحزاب في السلطة بشرح السياسات التي تنفذ والمواقف التي تتخذ من طرف هذه الأخيرة (السلطة) لمختلف شرائح المجتمع.

إِضافة إلى أن الأحزاب السياسية تؤثر في النظام السياسي وذلك في إختيار الحُكَّام عن طريق الترشيح والإنتخاب.

« كما تلعب الأحزاب دور الوسيط بين النواب والمنتخبين بواسطة وسائلها ومناضليها في الدائرة الانتخابية، فهي تحيط النائب علما بكل ما يجري داخل الدائرة الإنتخابية ومطامح وشعور السكان. كما أنّها تقوم بتعزيز العلاقة بين النائب وناخبيه، فكلما كانت العلاقة بين الحزب والنائب متينة كلما كان ذلك في صالحهما حفاظا على سمعة الحزب وتأكيد حسن إختياره، وإمكانية تجديد إنتخاب النائب، وحفاظا على هذه الثقة وتدعيمها ظهرت المجموعات البرلمانية التي توزع أعضائها على لجان البرلمان لمعرفة كل ما يجري داخله من مناقشات وآراء المعارضة قصد وضع الخطة المناسبة.

ورغم ما تتمتع به الأحزاب من تأثير على الناخبين والمنتخبين، فإنّ الحزب والنواب متيقنون من أنّ الحفاظ على العلاقة بينهم وبين الناخبين وتدعيمها هو الكفيل بالحفاظ على بقاء الحزب و أمل تجديد إنتخاب النواب»⁽¹⁾.

« فتعدّ الإنتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، ومن أهم وسائل المشاركة في الحياة السياسية وتأصيل شرعية النظم السياسية، من خلال الإنتقال السلمي للسلطة،

¹ - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 127، 128.

وبالطريقة الديمقراطية بواسطة الأحزاب السياسية التي تؤثر في النظام الانتخابي الذي له علاقة تفاعل مع النظام السياسي، وتساهم الأحزاب في نجاح العملية الانتخابية بتثقيف الناخبين ودفعهم للمشاركة في عملية الاقتراع لإحداث التغيير في مؤسسات النظام السياسي.

تشغل العملية الانتخابية مكانا أساسيا في الحياة السياسية الديمقراطية، فسلامة الديمقراطية و نجاحهما يتوقفان على سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها ومصداقيتها، وتستطيع الأحزاب السياسية بما تملكه من وسائل وإمكانيات التأثير في سير العملية الانتخابية من خلال القيام بالحملة الانتخابية والقيام بالدعاية واختيار المرشحين، والتمويل المالي والاتصال السياسي⁽¹⁾.

« بما أن وظيفة التشريع أبرز ما يقوم به البرلمان، حتى أن التسمية المرادفة هي المؤسسة التشريعية، فدور البرلمان الأول هو وضع القاعدة القانونية لتنظيم حياة المجتمع والدولة »⁽²⁾.

وهنا يظهر دور الأحزاب السياسية من خلال الإقتراحات والتدخلات والتعديلات للمشاريع والسياسات التي تناقش داخل البرلمان، فأدوار الأحزاب السياسية جدّ متنوعة ويظهر ذلك من خلال درجة التأثير والفعالية في تنفيذ السياسات العامة والإهتمام بمختلف قضايا المجتمع.

¹ - عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي " دراسة تطبيقية في الجزائر"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 160.

² - مرجع نفسه، ص 189.

المبحث الثالث: تقييم وتقويم الأحزاب السياسية للسياسة العامة.

بعد التعرف على دور الأحزاب السياسية في صنع وتنفيذ السياسات العامة لابد من التطرق إلى العملية المهمة في رسم السياسة العامة والمتمثلة في عملية التقييم والتقويم التي فيها نستخلص إن كانت تلك السياسات ناجحة أم فاشلة.

ويمكن تعريف التقييم بأنه: « قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في إنجاز أهدافه، أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرنامج، وكذلك العمل على تطوير البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية » (1).

فيعتبر التقييم عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة، وتهدف هذه العملية إلى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج، سواء كان ذلك قياساً بالسلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج أو النتائج المرحلية للسياسات العامة في مجال معين.

أمّا التقييم يعرف بأنه: « تلك العملية المنهجية التي يقوم بها محلل السياسة العامة ويطبقها في سبيل تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذها، بحيث ينجم عن هذه العملية التحليلية إثبات صحة البديل أو فشله»، فيرى "وليام دان (William dann)" أن « التقييم يرتبط بتطبيق بعض المقاييس والقيم على نتائج السياسات العامة والبرامج المعبرة عنها، فهو مصطلح مرادف لمعاني كلمات أخرى مثل: التثمين والقياس والتقدير والتي تتضمن هي الأخرى جهوداً في تحليل السياسة العامة بأكبر خصوصية، فإن معنى التقييم يشير إلى إستخلاص المعلومات حول نتائج السياسة العامة لتقويمها بشكل واقعي » (2).

¹ - عمار خيضر الكبيسي، السياسة العامة مدخل لتطوير أداء المعلومات، القاهرة: إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 38.

² - مهدي زغرات، مرجع سابق الذكر، ص 37.

فيفهم التّقيّم على أنّه عملية تحليل عدد من السيّاسات أو البرامج أو المشروعات من وجهة نظر البحث عن مزاياها وعيوبها المقارنة ووضع نتائج هذه التحليلات في إطار منطقي، فالتّقيّم ليس مجرد وصف للبدائل المتاحة، فقد تصف بديلا دون الإشارة إلى غيره، لكن التّقيّم فحص لمزايا وعيوب البديل في علاقاته بمسار أو أكثر للحركة بما في ذلك للأفعال⁽¹⁾.

إنّ عملية تقيّم وتقيّم السياسات العامة هي أيضا مثلها مثل عمليات الصنع والتنفيذ، لا تخلوا من مشاركة الأحزاب السياسية في تحليل هذه السياسات وتقيّمها، وتبيان فشلها ونجاحها، إذ أنّ هذه الأحزاب لها دور كبير في تقيّم السياسات واختيار البديل الأفضل إن إقتضى ذلك.

بما أنّ السياسات العامة هي ما تفعله الحكومة وما لا تفعله، كما عرّفها "توماس داي"، وبهذا المعنى فإنّ الإجراءات التي تقوم بها الحكومة تتدخل فيها الأحزاب السياسية كفعل غير رسمي الأقرب إلى المجتمع، فإنّها تساهم في تقيّم السياسات والبرامج التي تطبق من طرف الحكومة، وذلك لمعرفة مدى إلزام هذه الأخيرة (الحكومة) بإتباع الخطط المرسومة في تلك السياسات وما حققته هذه الأخيرة من نتائج، فإنّ السياسة العامة هي: «النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية، إستجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الإجتماعي إلى النظام السياسي حسب تعريف "بربارة مكلينان"»⁽²⁾.

وبما أنّ الأحزاب السياسية هي عبارة عن مدارس تثقيفية، يتخرج منها رجال سياسيين قادرين على إدارة وتسيير شؤون الدولة، فإنّ هذه الأحزاب إذا كانت سواء داخل السلطة أو خارجها، فإنّها تقوم بتقديم آراء وحلول وبدائل للسياسات وتقوم بشرحها للجمهور، أمّا خارجها فإنّ الأحزاب تعتبر عاملا من عوامل المراقبة للأعمال

¹ - وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 110.

² - Frank Fischer, Gerald J.Meller, Maras, Sidney, **Hand book of public policy analysis, theory, politics, and methods** (CRC Press, Taylor & Francis Group, 2000), P.35.

الحكومية، وذلك بإطلاع الجمهور على مشاريع الحكومة وتصرفاتها مع المصالح العامة، كما تنتقد السياسات المرسومة من طرف المؤسسات الحكومية، إذا كانت هذه السياسات لا ترضي مطالب الجمهور.⁽¹⁾

إنّ تقييم السياسات العامة تعتبر مرحلة أساسية وضرورية في كيفية التعامل مع هذه السياسات، فمرحلة التقييم مهمة، حيث يتبين خلالها قياس مدى قدرة تنفيذ السياسات لبلوغ الأهداف المحددة مسبقاً رغم أنّه دائماً ما يلجأ الساسة إلى تحديد أو الإعلان عن أهداف لا يمكن قياس درجة نجاحها بسهولة، وهي ذات طبيعة نوعيّة أكثر منها كميّة، لهذا تصعب عملية التقييم.

كما أنّ التقييم يساهم في إعادة النظر والتصحيح في مسار التنفيذ، فنجد هناك تقييم كمي وكيفي الأول يركز على الكم فالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر المادة الخام التي يحبذها ممارسوا هذا المنهج، ويتمّ استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، كما يتمّ اللجوء إلى المقارنات بين السياسات خلال مراحل زمنية معينة، أمّا الثاني يتأسس على تفسير الإيديولوجية أو النظرية التي توطر البرنامج أو السياسية.

وهنا يظهر عمل الأحزاب في عملية التقويم والتقييم في رسم السياسة العامة وذلك من خلال تقديم إقتراحات من أجل رسم السياسة العامة المستهدفة.

¹ - محمد نصر، مهنا، الدولة و النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق الذكر، ص 216.

خلاصة واستنتاجات:

في الأخير يمكن القول أنّ السياسة العامة تلازمها عمليات الصنّع والتنفيذ والتقيّم والتقويم وذلك من خلال القرارات والبرامج التي تتخذ وتناقش ومن ثم تتّخذ وبعدها يتم تشخيص آثار السياسات ونتائجها، وتتدخل في كل ذلك الأحزاب السياسية وذلك من خلال إقتراح سياسات بديلة للسياسات المقترحة من طرف الحكومة إذا كانت فاشلة.

فالأحزاب السياسية بإعتبارها كمساعد ومراقب للأداء الحكومي التي تناقش من خلالها المشكلات والقضايا العامة للمجتمع، من أجل توضيح هذه السياسات وإبعاد الغموض عنها وذلك للتوصل إلى سياسة عامة ناجحة، من خلال تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسات المتّخذة.

الفصل الثالث:

وضع الأحزاب السياسية

في رسم السياسة العامة في الجزائر ما بين:

1992 و 2005.

تمهيد:

أمام الأوضاع التي عاشتها الجزائر في الإنتخابات التشريعية لسنة 1991، أين تمّ فيها إلغاء نتائج الإنتخابات التي أدت إلى توقيف المسار الإنتخابي، حيث دخلت الجزائر في أزمة سياسية مرتبطة أساسا بتدهور الوضع السياسي، الأمني، الإقتصادي والإجتماعي، وهذا ما انعكس على المؤسسات الدستورية للدولة، ممّا أدّى إلى وقوع البلاد فجأة في حالة فراغ مؤسّساتي، وذلك بعد إستقالة الرئيس " شادلي بن جديد" والذي نتج عنه تجميد كافة المؤسسات الدستورية وتسيير شؤون الحكم إعتمدت على أنظمة إنتقالية، وتم تشكيل المجلس الأعلى للدولة والتي أسفرت عن عقد ندوة الوفاق الوطني، من أجل العودة إلى الشرعية الدستورية، و لذلك نظمت عدّة إنتخابات من بينها أوّل إنتخابات تشريعية تعددية سنة 1997، فكيف أثرت الأحزاب السياسية في مختلف البرامج السياسية التي إعتمدتها الدولة لحلّ الأزمة السياسية ؟

المبحث الأول: الفترة الإنتقالية 1992-1997

بعد توقيف المسار الإنتخابي وما نتج عنه من تراجع للممارسة الديمقراطية على مسار التعددية السياسية، ممّا أدّى إلى فراغ مؤسساتي، حيث وجدت الجزائر نفسها في مرحلة إنتقالية، وهذه الأخيرة تعني الإنتقال من وضع سياسي معين إلى وضع آخر، وقد حاولت الجزائر إيجاد حلّ للأزمة بالعودة إلى المسار الإنتخابي، حيث تعتبر «المؤسسات الإنتقالية هي مؤسسات خارجة عن الدستور وبالتالي فهي فاقدة للشرعية القانونية التي تعتبر الصيغ المتفق عليها للمشاركة السياسية»⁽¹⁾، ففقدان الشرعية يدل على كل تصرف لا يتطابق مع أحكام الدستور والقانون، وهذا ما حدث عند الإعلان عن حالة الشغور ووقف المسار الإنتخابي.

« أعلن الجيش بأنّ الوضعية الإستثنائية التي تمر بها البلاد لن تكون دون أخطار تهدد الدولة والجمهورية وأنّ إستمرارية الدولة تقتضي تهدئة مؤقتة لشغور منصب الرئاسة بتأسيس هيئة نيابية متصرفة في جميع السلطات والصفات المسندة من طرف الدستور للرئيس الجمهورية " المجلس الأعلى للدولة "، على أن تساعد هيئة إستشارية وطنية، وبالفعل تمّ تأسيس هذه الهيئة الجماعية يوم 16 جانفي 1992 يرأسها السيّد " محمّد بوضياف " ويساعده أربعة أعضاء وهم:

- اللّواء " خالد نزار " الذي يشغل منصب وزير الدفاع ؛
- السيّد " علي كافي " الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين ؛
- السيّد " علي هارون " الذي شغل منصب وزير حقوق الإنسان ؛
- السيّد " تجاني هدام " الذي تولى هيئة إدارة مسجد باريس»⁽²⁾.

¹- محمود بلحيمر، «الحوار السياسي في الجزائر دراسة في إشكالية المشاركة السياسية»، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 89.

²- كريمة جباري، «الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-1997»، رسالة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2001، ص 97.

وقد تمّ إختيار السيّد "محمد بوضياف" رئيساً للدولة كونه شخصية تاريخية في الثورة التحريرية، و ليس من الشخصيات الحزبية.

«وعن طريق القرار 92 - 02 المؤرخ في 14 أفريل 1992 المتعلق بالمراسيم ذات الصبغة التشريعية تقرّر إسناد ممارسة العمل التشريعي للمجلس الأعلى للدولة، وأشار الجهاز العسكري في إعلانه كذلك إلى الهيئة الإستشارية التي تساعد المجلس الأعلى للدولة، ويعتبر ذلك تأكيد على الإلغاء الرّسمي لدور المجلس الشعبي الوطني في شرعية النظام الجديد، ويستبدله بمجلس إستشاري وطني يتم إختيار أعضائه خارج الشرعية الشعبية وبعيدا عن المشاركة الحزبية، والذي يتكون من 60 عضوا»⁽¹⁾.

وقد كانت ردود فعل الأحزاب السياسية المنتصرة في الإنتخابات التشريعية في الدور الأول وهي:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي لم تعترف بقانونية وشرعية ما حدث في هذا المجلس، إعتبرته إنقلاب ضد الدولة الإسلامية، أمّا جبهة التحرير الوطني التي إعتبرت أنّ هذا المجلس لا يستند إلى أيّ شرعية دستورية، حيث إعتبر السيّد "عبد الحميد مهري" أمينها العام أنّ ما حدث غير دستوري، حيث قال في هذا الصدد «إنّهم يريدون مني أن أفتي بدستورية ما حدث وذلك ما لا أستطيعه»، أضاف «إلغاء المسار الإنتخابي لا يعني إلا شيئا واحدا إلغاء المسار الديمقراطي»⁽²⁾.

كما أبدت المعارضة تأثيرها بإعتبارها «الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في أعقاب إنتخابات جديدة، وهي أيضا النشاط الممثل في رقابة الحكومة وإنتقادها والإستعداد للحلول معها،

¹ - كريمة جباري، مرجع سابق الذكر، ص 99.

² - مرجع نفسه، ص 100.

فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسة الحكومة⁽¹⁾، وهنا تظهر المعارضة في الجزائر بنسبة كبيرة أكثر مما هي موجودة في السلطة، كما تعتبر المعارضة من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب للتأثير على صنع ورسم السياسات العامة أو تعديلها أو تغييرها⁽²⁾ بالرقابة المستمرة على أعمال الحكومة، بنقد هذه الأخيرة وكشف أخطائها وتقديم البدائل للسياسات العامة وتقديم تعديلات على أسس شرعية، فقد أبدت جبهة القوى الاشتراكية معارضتها من قبل رئيسها " حسين أيت أحمد " واعتبرته إنقلابا عسكريا.

1- الحوار السياسي:

لقد أعتمد أسلوب الحوار السياسي في الجزائر من أجل إيجاد حلّ لأزمة العنف التي وقعت فيها البلاد، بفتح باب الحوار مع مختلف التيارات السياسية التي تريد المشاركة فيه، ومرحلته الأولى كانت في 21 سبتمبر 1992، وقد كان هذا الحوار بين المجلس الأعلى للدولة ومختلف التشكيلات السياسية ومن بينها الأحزاب الإسلامية على رأسها حركة المجتمع الإسلامي وحركة النهضة الإسلامية، وذلك لتقديم إقتراحات حول كيفية تسيير المرحلة الإنتقالية.

"وقد أعلن الرئيس علي كافي في 3 جانفي لعام 1993 " بأنه من الخطأ التكلم عن سيادة القانون في دولة تواجه التحدي والتدمير وحيث الأمن والاستقرار في خطر"، وفي نوفمبر 1993 فتح باب الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد تمحورت جميع الجلسات حول مسائل أساسية هي:

- أن تصرح جميع الأحزاب المشاركة في الحوار بشكل علني عن نبذها لأعمال العنف المرتكبة ضد الدولة ورموزها ومؤسساتها وموظفيها ؛

¹ - ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية)، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996، ص271.

² - نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1982، ص85.

- الإقرار بمبدأ الحريات الأساسية الفردية والجماعية⁽¹⁾.

« وقد عمل المجلس الأعلى للدولة ممثلاً في رئيسه السيد "علي كافي" على إستعادة هيبة الدولة وفرض إحترام القوانين كخطوة نحو العودة إلى المسار الديمقراطي، أمّا العديد من الأحزاب السياسية وعلى رأسهم حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، فقدمت تصورات لحلّ الأزمة في شكل مذكرات أو مواقف سياسية صريحة⁽²⁾.

وقد دعا " اليامين زروال" وزير الدفاع آنذاك إلى مضاعفة الجهود والمساهمة في إيجاد حلّ للأزمة من خلال المشاركة في لجنة الحوار الوطني وفتح الحوار لجميع الأطراف السياسية.

« فقد تمّ إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الإنتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية عام 1994، وترأس هذه اللجنة (يوسف الخطيب - الجنرال الصنهاجي - الجنرال محمد تواتي - الجنرال الطيب دراجي - قاسم كبير - عبد القادر بن صالح)، وتجسّدت بؤادر الحوار بإطلاق سراح إثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) وهما علي جدّي وعبد القادر بومخمم⁽³⁾.

«وكانت هذه الحوارات تهدف إلى ما يلي:

- الإسترجاع الحازم للسلم المدني ؛
- الرجوع في أقرب وقت للمسار الإنتخابي الديمقراطي ؛

¹- يونس محمد فاتن، «النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997»، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (1/14)، المجلد 7، 2013، ص8.

²- مصطفى بلعور، «التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008»، رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010، ص 258.

³- شمسة بوشناف، آدم قبي، «إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000»، مجلة، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص 135.

- الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني ؛
- العمل من أجل تحقيق وضمان أمن الأشخاص والممتلكات وإستتباب الأمن ؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للثروة الوطنية⁽¹⁾.

« كما أكد زروال وزير الدفاع بتاريخ 16 جانفي 1994 على رغبة الجيش بقيام نظام جديد يحترم الديمقراطية ويضمن الحريات الفردية والجماعية ويضع حداً لكل الإحتكارات السياسية والثقافية والإقتصادية والأيدولوجية.

إنطلقت لجنة الحوار الوطني في عملها لمناقشة مشروعها مع الأطراف السياسية، ثم عملت على وضع الأطر التي ستحدّد سير المرحلة الإنتقالية، وإنتهت إتصالاتها الأولى مع الأحزاب السياسية بقاء ضمّ أكثر من (25) تنظيمًا سياسيًا، وإمتدّ عملها إلى الإتصالات مع المنظّمات الجماهيرية، كما سعت بفتح الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتعيين أشخاص يكونون ممثلين عنها في الندوة الوطنية المزمع انعقادها نهاية عام 1995، إلّا أنّ هذا المسعى لم يكتب له النجاح لتعارض بعض المواقف، لأنّ اللّجنة الوطنية أعلنت على ضرورة إدانة العنف من قبل كل الأطراف المشاركة في الندوة، و في الوقت ذاته إشتطت الجبهة الإسلامية للإنقاذ العودة إلى ما قبل الإنقلاب العسكري عام 1992، وإعادة تأهيل العمل السياسي للجبهة⁽²⁾.

وبعد معارضة جبهة التحرير الوطني لتوقيف المسار الإنتخابي، تبنت موقف الحوار الوطني، مع كل الأطراف السياسية، بما فيها إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحلّة) وذلك من أجل الوصول إلى إتفاق يضمن حلّ الأزمة، كما إعتبر هذا الحزب (FLN) العنف قضية مركزية يجب العمل بمختلف الوسائل للحدّ منه، وذلك بتقديم إجراءات ومناقشات لإعادة السلام إلى المجتمع والعودة إلى المسار الإنتخابي، كما

¹ - نبيل بوبية، «الآليات السياسية لإسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة»، رسالة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2003-2008، ص ص 19، 20.

² - يونس محمد فانتن، مرجع سابق الذكر، ص ص 8، 9.

إتفقت جبهة القوى الاشتراكية مع جبهة التحرير الوطني، وذلك في معارضة وقف المسار الإنتخابي، وقد قدمت شروطا لمشاركتها في الحوار نذكر منها : العودة إلى المسار الديمقراطي، العمل على توقيف الدماء الناتج عن قمع الجماعات الإرهابية، تسريح المعتقلين، وقد إتفق الحزبان (FFS، FLN) في المطالبة في حقهما بالمشاركة في موضوعات وجداول أعمال الحوار، والغاية منه وضع قواعد للتداول على السلطة وتغيير في نظام الحكم، وليس إستحداث مؤسسات إنتقالية جديدة.

أمّا حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، رغم مشاركته في الحوار مع السلطة إلاّ أنّه قاطعه لأسباب رفضه لإشراك التيارات الإسلامية في أيّ عملية سياسية، وقد جرت الندوة في جانفي 1994، وذلك محاولة للخروج من الأزمة التي وقعت فيها الجزائر إثر توقيف المسار الإنتخابي.

2- ندوة الوفاق الوطني:

" في بداية جانفي 1994 إنعقدت ندوة الوفاق الوطني، حيث تم تعيين " اليامين زروال" وزيرا للدفاع، والذي أنشأ بدوره مجلسا إنتقاليا* يمثل كل الحساسيات والأحزاب، حيث بنى المجلس الأعلى للدولة تصوّره لمضمون المرحلة الإنتقالية ومؤسساتها وبرنامجها الإصلاحي في وثيقة بعث بها في 20 جوان 1993 إلى الأحزاب، المنظمات والجمعيات.⁽¹⁾ لتكون موضوعا للمناقشة والحوار قبل عرضها على ما وصف بأنّه لقاء وطني يصادق على البرلمان الذي يحظى بالقبول على أن ينّظم بعد اللقاء الوطني المنتظر إستفتاء للشعب الجزائري حول المرحلة الإنتقالية ومؤسساتها وذلك لإسباغ الشرعيّة على نظام الحكم في السنوات الثلاث المقبلة وهي على النحو التالي:

- إقامة هيئة رئاسية تخلف المجلس الأعلى للدولة وقد يقلص عدد أعضاء الهيئة الرئاسية إلى عدد أقل ممّا هو عليه الآن كأن يكون ثلاث بدلا من خمسة ؛

* أنظر ملحق رقم 01.

¹ - أحمد كربوش، "مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 73.

- قيام مجلس إستشاري وطني للنهوض بالوظيفة التشريعية ويتسع لجميع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي توافق على ميثاق المرحلة الإنتقالية، على أن يزيد عدد أعضاء المجلس الجديد بحيث يصل إلى مائتين أو ثلاث مئة عضو على غرار ما كان عليه البرلمان السابق قبل إقالة الشاذلي بن جديد و ليس ستون عضوا فقط ؛

- تشكيل حكومة إنتقالية تتولى تنفيذ برنامج للسنوات الثلاث المقبلة، وتكون هذه الحكومة من التكنوقراط المتفرغين لمعالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، بحيث لا تقحم هذه الحكومة نفسها في المسائل السياسية هي من إختصاص هيئة الرئاسة.

أمّا علاج المشكلة الإقتصادية بصفة خاصة فيتلخص حسب ما جاء في وثيقة المجلس الأعلى للدولة في عدة محاور:

- إنعاش عملية التصنيع انطلاقا من إعادة هيكلة قد تكون مؤلمة إجتماعيا، لكنها تعتبر ضرورية لكي تفتح الباب أمام الإقتصاد الجزائري لكي يستطيع الإندماج في الإقتصاد العالمي، وإعادة النظر في دور قطاع المحروقات أو الطاقة بإعتباره القاطرة التي تجر عملية إعادة الهيكلة الصناعية وإدماج الجزائر في مجال التقسيم الدولي للعمل ؛

- إعتداد سياسة زراعية مكثفة وفعالة تمكن البلاد من توفير أمنها الغذائي⁽¹⁾.

- إعتداد إستراتيجية شاملة ودائمة أو بعيدة المدى لتنمية السياسة و تطوير الخدمات التي تشجع على إنعاش عملية التصدير كمّا أنّ المبادئ التي تكرّسها وثيقة الإصلاح التي يتصورها المجلس الأعلى للدولة هي على النحو التالي:

○ التناوب على السلطة عن طريق الإنتخابات الديمقراطية ؛

○ تثبيت التعددية و حرية الرأي والفكر ؛

○ تثبيت النظام الجمهوري والفصل بين السلطات ؛

¹- أحمد كربوش، مرجع سابق الذكر، ص ص 74، 73.

○ حماية الإسلام من كل تسلط أو وصاية سياسية حزبية أو فئوية وتجنب إحتكار الدعوة الإسلامية من جانب أيّ جهة لإعتبار الإسلام هو دين الدولة و العنصر الأساسي لشخصية الشعب الجزائري والذي يشكل لحمة الوحدة و قاعدة الإستقرار في البلاد.

وقد شكل المجلس الأعلى للدولة لجنة وطنية للإعداد لندوة يجري فيها حوار وطني على أرضية ترمي إلى خلق وفاق ومصالحة، وتتكون هذه اللجنة من ثمانية أعضاء ثلاثة منهم عسكريين وتقوم هذه اللجنة بالإتصال بالأحزاب والمنظمات والشخصيات.

في عشية الإحتفالات بالذكرى الأربعين لإندلاع الثورة التحريرية المسلحة، أعلن زروال في خطاب له في 31 أكتوبر 1994 عن فشل الحوار الوطني بسبب إكتشاف رسالة " علي بلحاج " إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة يدعوه فيها إلى مواصلة العنف المسلح، وقد أرسل " بلحاج " رسالتين إلى رئاسة الجمهورية، الأولى في 7 أفريل والثانية في 22 جويلية 1994، من جملة ما جاء فيهما أنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ مستعدة للحوار مع الدولة، وفي ذات الوقت تلتزم بشروطها لاسيّما فيما يتعلق بإحترام الدستور وقوانين الجمهورية، غير أنّ نقطة الخلاف بين الطرفين تمثلت في مبدأ نبذ العنف من دون شرط أو قيد من قبل قيادي الحزب المحل، حيث ربط "بلحاج " ذلك بجملة من الشروط تتمثل فيما يلي:

- رفض أيّ مبادرة لا تأخذ بعين الإعتبار الجناح المسلح ؛
- فتح المجال أمام قادة الجبهة المتواجدين بالسجن وتلك التي تنشط بالخارج لأجل الإلتقاء بكل حرية ؛
- معالجة الأزمة بكل وضوح عبر وسائل الإعلام حتى يعرف المواطنون الحقيقة؛
- لا مجال لحل الأزمة بالجزائر من دون الرجوع إلى القوانين الشرعيّة (الانتخابات الحرة والشفافة)⁽¹⁾.

¹ - أحمد كربوش، مرجع سابق الذكر، ص 74 - 76.

« بعد إعلان " اليامين زروال " عشية أول نوفمبر 1994 عن فشل الحوار الوطني قال بأن الحوار سيكون مع الشعب من اليوم فصعدا وقد نظّمت قوى المصالحة العقد الوطني في "سانت إيجيديو" في تاريخ 13 جانفي 1995»⁽¹⁾.

« في ظلّ هذه الأجواء الدّالة على فشل الحوار، ظهرت المعارضة بمظهر جديد، حيث قرّرت الأحزاب السبعة الفاعلة (حزب جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب التجديد الجزائري وحزب العمال)، إضافة إلى الرابطة الجزائرية لحماية حقوق الإنسان، عقد حوار يومي 21 و 22 نوفمبر 1994 بناء على الدعوة التي وجهتها جمعية "سانت إيجيديو (Saint Egidio)"* الإيطالية للأحزاب وكذلك السلطة التي رفضتها، ومّا يميز هذه الجولة من الحوار بين الأحزاب هو إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة عن طريق ممثليها بالخارج " أنور هدام " و " رابح كبير"، وكان الهدف من الندوة مناقشة الطرق لحلّ الأزمة في الجزائر، حيث جاء اللقاء عقب إعلان السلطة إجراء إنتخابات الرئاسية، الشيء الذي رأّت فيه الأحزاب تجاوزا من السلطة لدورها في الحوار الوطني وعرّفت هذه الجولة " بعقد روما "، الذي أعقبته جولة ثانية ما بين 08 و 13 جانفي 1995 بمقر نفس الجمعية الإيطالية والتي تمّ خلالها إصدار بيان ختامي مشترك تحت عنوان " أرضية من أجل الحلّ السياسي والسلمي للأزمة الجزائرية " (*) والذي تضمن في ديباجته تحليلا للواقع الجزائري لتلك الفترة، حيث إعتبرت أنّ الوضعية الحرجة التي تمرّ بها البلاد ناتجة عن توقيف المسار الإنتخابي والعمل بالحالة الإستثنائية وسياستها الأمنية التي نتجت عنها مواجهات مسلحة، وهو ما أدى إلى مناخ من الرعب زادته الأزمة الإقتصادية والإجتماعية صعوبة، وتوصل

¹- نبيل بويبية، مرجع سابق الذكر، ص 21.

* سانت إيجيديو: جمعية مسيحية تأسست عام 1968 في الإطار التشريعي الإيطالي، وهي معروفة في إيطاليا وغيرها من الدول لنشاطاتها الإنسانية والسلمية.

(*) أنظر ملحق رقم 02.

المجتمعون في روما إلى أن حلا شاملا وعادلا يفرض نفسه لفتح أفاق جديدة للشعب التواق للسلم والشرعية.

قوبلت هذه الأرضية بموجة عنيفة من الإحتجاجات، حيث شككت السلطة في حقيقة الجهات التي نظمتها وحقيقة الأهداف التي ترمي إليها، ورفضت كل ما تمخض عنها، حيث شنّ الموالون للسلطة حملة إعلامية شرسة على الأحزاب والشخصيات المشاركة في عقد روما ووصفهم بأبشع الأوصاف وصوروهم للشعب كخونة حاولوا جلب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الجزائرية، وكذلك كان الشأن للمعارضة المسلحة التي رفضت العقد داعية إلى مواصلة القتال لتحقيق وإقامة ما يسمى بالنظام الإسلامي، وموازة مع هذه الحملة التشكيكية داخل المعارضة، طرحت السلطة سلسلة من المشاورات قصد إجراء الإنتخابات الرئاسية، كما دعى السيد" اليامين زروال " إلى مشاورات مع الأحزاب.

وبدأت حملة تحسيسية إتحاهم ليشاركوا برأيهم في المذكرة التي تخص كيفية إجراء الإنتخابات، فرفضت الجبهات الثلاثة (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، ودعت السلطة إلى فتح حوار جدّي لحلّ الأزمة قبل التفكير في الإنتخابات، فقامت السلطة بالإتصال بقيادة الإنقاذ المسجونين وتباحثت معهم حول إيقاف العنف والعودة إلى الحياة الطبيعية بشروط، ولكن فشلت هذه المفاوضات مجدّداً، وهو ما جعل السلطة تذهب إلى التحضير الجدّي للإنتخابات وبدأت بالجانب الأمني لكي تؤمن الإقتراع ضد أعمال العنف التي يمكنها أن تؤثر على نسبة المشاركة و نتائج الإنتخابات.(1)

بعد ما إنتخب السيد" اليامين زروال" رئيساً للدولة شرع في الحوار مع الشركاء السياسيين لأجل التحضير لندوة الوفاق الثانية والتي إنعقدت في 14 و 15 سبتمبر

¹ - مفتاح رمضان، "الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص ص 80، 81.

1996، « بعد إجراء أول إنتخابات رئاسية تعددية سنة 1995، وتطبيقا لما جاء في أرضية الوفاق الوطني، خاصة في أهدافها السياسية، تمّ الشروع في سنّ المنظومة القانونية الكاملة لنظام الإنتخابات وتطبيقها وممارستها بصورة حرّة ونزيهة في ظلّ العديد من الضمانات الوطنية والدولية السياسية والقانونية والقضائية، إبتداءا من دستور 1996 الذي نص وأسس حقوق وواجبات المواطن، وفي هذا الإطار أجمعت الأحزاب السياسية المشاركة في ندوة الوفاق الوطني الثانية، التي دعا إليها الرئيس" اليامين زروال" على التخلي عن نظام الأغلبية وإعتماد نظام التمثيل النسبي بطريقة وأسلوب يسمح بتمثيل الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية في المجتمع، ويأخذ بعين الإعتبار الكثافة السكانية من جهة ومن جهة أخرى الإعتبارات الجغرافية أين تكون الدوائر الإنتخابية محدّدة بدقّة ولا شك أنّ حرص هذه الأحزاب على الأخذ بنظام التمثيل النسبي هو رغبتها في أن تكون ممثلة في الهيئات المنتخبة من مجالس محلية وبرلمان، وبالتالي مركز في النظام السياسي الجزائري.

وقد إستجابت السلطة القائمة آنذاك إلى مطالب الأحزاب بغرض إرضائها من باب ردّ الجميل لها مقابل قبولها المشاركة في هيئات المرحلة الإنتقالية والحوار الوطني مع السلطة في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب الكبرى ترفض أيّ مشاركة مثل: جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الإشتراكية»⁽¹⁾.

وقد شارك في هذه الندوة عدد كبير من الأحزاب منها 26 حزب سياسي و7 منظمات وجمعيات أخرى، وتمّ التوقيع على وثيقة سميت " الحد الأدنى المشترك "، من بين الأحزاب تلك التي قاطعت الندوة الأولى منها: حركة حماس، والنهضة وحزب جبهة التحرير الوطني، حيث حدثت صدامات بين هذه التيارات من المشاركين

¹ - رشيد لرقم، « النظم الإنتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر»، رسالة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005 - 2006، ص 92.

والمقاطعين ومن بين المشاركين نجد "رضا مالك" يقول: «إنّها (الندوة) تفتح الطريق لدعم النظام الديمقراطي»، ويقول "بوعلام بن حمودة" عن جبهة التحرير الوطني: «الندوة ستفتح طريق لإعادة تنظيم الحقل السياسي بشكل يضمن مصداقيته قبل الانتخابات المقبلة»، وعلى العكس من ذلك يقول "بوهادف" الأمين الأول لجبهة القوى الاشتراكية: «إنّ السلطة قررت السير في التطبيق التسلسلي الذي حصل على تركية بعض الأحزاب»، ويقول "سعيد سعدي" رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: «قاطنا الندوة لأنّ الأرضية أدارت ظهرها للمشروع الديمقراطي»⁽¹⁾.

ويعني رفض حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المشاركة في هذه الندوة لعدم إقصائها للتيارات الإسلامية، وإتخذ نفس الموقف حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال (عدم مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الندوة)، أمّا اللذين شاركوا فيها (ندوة الوفاق الوطني الثانية) فتعهدوا بإحترام المبادئ الأساسية الديمقراطية، كما أتى في وثيقة " عقد روما "، حيث ركزت على منع إستعمال رموز ومقومات الهوية الوطنية لأغراض حزبية، وعلى أساس هذه الوثيقة تمّ صدور دستور 1996 عن طريق الإستفتاء الشعبي في نوفمبر 1996، « وفي هذا الصدد يقول وليام كوانت : « إنّ دستور 1996 كان محل نقاش واسع خلال النصف الثاني من سنة 1996، حيث إلتنقى (زروال) الوجوه السياسية الأساسية و طلب منهم تقديم مذكرات كتابية حول الإصلاحات المقترحة، بعدها تمّ طرح الصيغة النهائية للمراجعة الدستورية للإستفتاء، ويلاحظ بعد كل هذا الحوار أنّ الحكومة إعتضت تقريبا على كل المقترحات التي تقدمت بها مختلف الأحزاب التي تمّت إستشارتها ممّا دفع هذه الأخيرة في معظمها إلى التحفظ والدعوة للمقاطعة أو التصويت»⁽²⁾.

وهنا أيضا نلاحظ أنّ ذات الأسلوب المعتمد قبل سنة 1994، ومن خلال إنزال أرضية سياسية وعقد ندوة وطنية للمصالحة، عندما أعدت السلطة برنامجا مسبقا

¹ - محمود بلحيمر، مرجع سابق الذكر، ص 108.

² - William. Quandt : *société et pouvoir en Algérie la décennie des ruptures*. CASBAH Edition, février 1999, p 93.

لإصلاحات سياسية تضمنتها مذكرة رئاسة الجمهورية المرسلة للأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى، والشخصيات السياسية حول حلّ الأزمة.

وتتضمن المذكرة الرئاسية خمس (5) نقاط أساسية تعكس إرادة السلطة في تحقيق أهداف سياسية هامة عن طريق الفعل السلطوي و تتمثل هذه النقاط في:

- مراجعة دستور 23 فبراير 1989 ؛
- مراجعة قانون الانتخابات ؛
- مراجعة قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي؛
- تنظيم ندوة وفاق وطني (ثانية) ؛
- وضع جدول زمني لإستكمال المسار الإنتخابي (أي الإنتخابات التشريعية والمحلية) (1).

وقد جاء دستور 1996 بصلاحيات أوسع لرئيس الجمهورية، بما في ذلك خلق غرفة ثانية في البرلمان تدعى "مجلس الأمة"، منحت لرئيس الجمهورية صلاحية تعيين ثلثها (3/1)، ولا يمكن لأي مشروع أو قانون أن يمرّ بالسلطة التنفيذية دون موافقة البرلمان (الغرفة الثانية)، حيث تنص المادة 98 من الدستور 1996 على ما يلي: « يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة » (2).

كما جاء في المادة 120 من نفس الدستور: « يجب أن يكون كل مشروع أو إقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة على التوالي حتى تتمّ المصادقة عليه » (3).

¹ - محمود بلحيمر، مرجع سابق الذكر، ص 106.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل 07 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996.

³ - مصدر نفسه.

الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر ما بين:

1992 و 2005

فبعد صدور دستور 1996 وعودة البناء المؤسساتي، نظمت الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في 5 جوان 1997 وظهرت حكومات إئتلافية وهي التّجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم.

الجدول : أهم التعديلات ومواقف الأحزاب السياسية (1)

القضايا	موقف الرئيس زروال	مواقف الأحزاب السياسية
ندوة الوفاق الوطني	- الندوة قفزة حقيقية نحو السلم. - تلبية طموحات الشعب لإستكمال بناء النظام الوطني الجديد. - الأحزاب ملزمة بإبداء آرائها والمشاركة في الندوة والعمل على إنجاحها.	1- حزب التجديد الجزائري: - الندوة فرصة لإلتقاء الأطراف. - إبرام عقد سياسي بين الرئيس المنتخب والأحزاب الشرعية. - الندوة قد تؤدي إلى حكومة إئتلافية. 2- حركة حمّاس: - خلافات حول شروط الندوة و الزمن والمكان والمشاركين. - إدراج وقف النّزيف الدّموي ضمن الأولويات. - تحديد المواعيد الانتخابية القادمة. 3- حركة النهضة: - إدراج ثلاثة مواضيع أساسية: المبادئ العامة، إيقاف النّزيف الدّموي، توفير الضمانات السياسية و الإعلامية و القانونية.
تعديل الدستور		1- حركة حمّاس: - تأجيل التعديل إلى ما بعد الانتخابات ليتم من طرف البرلمان المنتخب. 2- جبهة التحرير الوطني: - تأجيل التعديل ليعرض كمشروع على البرلمان القادم. - لا مانع من إدراج بعض التعديلات المقترحة في وثيقة الندوة الوطنية. 3- حركة التّحدي: - التعديل ضروري قبل الانتخابات لقطع الطريق أمام

¹ - ليندة لطاد بن محرز، المعارضة السياسية في الجزائر، الجزائر: دار القصة للنشر، 2014، ص ص 214، 215.

الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر ما بين:

1992 و 2005

الإسلاميين. - أن يحمل التعديل إدانة مبدئية لتدخل الدين في السياسة. 4- التحالف الوطني الجمهوري: - الإسراع بتعديل بعض الجوانب كالهوية في الدستور. - تأخير البعض الآخر مثل صلاحيات الرئيس إلى ما بعد الانتخابات. 5- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: - تحديد المواد التي يمسهما التعديل و كلفيته.		
1- التحالف الوطني الجمهوري: - أن يخضع لشرطين ضروريين: التأكيد على جمل الأبعاد الثلاثة لهويتنا وأبعادها عن التنافس السياسي، و عدم وضع شروط تعجيزية لإنطلاق الأحزاب الصغيرة. 2- حزب التجديد الجزائري: - رفض الرقابة الإدارية على الأحزاب. - اعتماد الأحزاب من طرف وزارة العدل أو مجلس الدستوري و متابعتها قضائيا. - رفض البقاء تحت وصاية وزارة الداخلية. - فتح رسائل الإعلام أمام الأحزاب. - قانون الأحزاب الحالي غير مطبقا تماما. 3- جبهة التحرير الوطني: - إمتناع الأحزاب عن ضرب الحريات الأساسية. - عقد مؤتمرات تأسيسية للأحزاب ومنع التمويل المخفي لها. - نبذ العنف وخطر العلاقات مع أطراف أجنبية . 4- حركة النهضة: - ثلاث تحفظات: المرجعية الفكرية، إشكالية عدد المنخرطين المحدد ب 800 في كل ولاية (محافظة)، و إشكالية أعمال القانون بأثر رجعي.	- المراجعة تمس المنطلقات الفكرية والإنتشار عبر الوطن وآليات عمل الأحزاب السياسية بحسب ما يحد من حالة الفوضى المميّزة لنشاط الأحزاب.	قانون الأحزاب
1- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: - الموافقة على التعديل ودعم أشغال اللجان الخاصة بهذا القانون.	- إعتقاد نظام إنتخابي حسب التمثيل النسبي. - التوقيف بين منهجية الطابع الوطني	قانون الإنتخابات

الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر ما بين:

1992 و 2005

2- جبهة التحرير الوطني: - الموافقة على التعديل من خلال إدخال نمط الإقتراع النسبي بدل نمط الإقتراع بالدوائر . 3- حركة حماس: - طرح طريقة الإقتراع النسبي . - تحفظات حول القانون بالشكل الذي قدّمه زروال .	لعضوية النائب و تمثيل الخصوصية المحلية.	
--	--	--

لقد شاركت الأحزاب السياسية في ندوة الوفاق الوطني وذلك لتنشيط الحياة السياسية، لأجل الإتفاق حول الموضوعات والقضايا التي تتعلق بقيم الديمقراطية وبالحرّيات العامة، والسّعي إلى تحديد الشروط القانونية والإجراءات العملية من أجل العودة إلى المسار الإنتخابي وضمن إنتخابات حرّة ونزيهة، وتجسيد مبادئ الديمقراطية والتداول السّلمي على السلطة لإعادة تأسيس شرعية النظام السياسي بتوقيف النزيف الدّموي، فمن خلال هذه الندوة حاولت الأحزاب تقديم إقتراحات حول التعديلات، التي تضمنتها هذه الأخيرة كذلك الأحزاب المشاركة فيها تسعى إلى خلق ممارسات من أجل تفعيل دورها بإعتبارها ممثلة في المجتمع لها الحق في صنع السياسة العامة، ولضمان الإتصال السياسي الفعّال بين الأحزاب السياسية، البرلمان والسلطة.

« وبناء على ما سبق فإنّ ندوة الوفاق بقدر ما تهدف إلى تحقيق مصالح وطنية حقيقية بين السلطة والمعارضة إلّا أنّ الرّهانات تبقى صعبة وتبرز عدّة مؤشرات على صعوبة الاندماج الكامل للمعارضة في منهجية السلطة من خلال الإلتزام بمجموعة مبادئ من المفترض أن تبرز ضرورة إشترك الأحزاب في إنتلاف حكومي وتعيين ممثلين لهم في المجلس الإنتقالي»⁽¹⁾، وهذا الأخير صادق على قانوني الأحزاب السيّاسية والإنتخابات في فيفري 1997، وقد هدف القانونان إلى الحفاظ على توازنات قوى جديدة على الساحة السياسية، وإيقاف فوضى النّشاط الحزبي حسب ما

¹ - ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق الذكر، ص 215.

جاء في المادة 02* من قانون الأحزاب السياسية 1997 مع إستمرار حجب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن الشريعة (1).

بالرغم من المحاولات التي قامت بها السلطة لمعالجة الأزمة التي وقعت فيها الجزائر منذ 1991 (وقف المسار الانتخابي) إلا أنها لم تستطع تحقيق الإجماع الذي سعت إليه مختلف التيارات السياسية، رغم التّوتين الأولى في 1994 والثانية في 1996 التي إنعقدت من أجل إرساء السلم والأمن، إلا أنها فشلت بسبب ظهور التيارات المتناقضة داخل الحوار السياسي الذي يميّز ب:

- عدم مشاركة كافة الشركاء السياسيين في الحوار ؛
- ضعف الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار لعدم إمتلاكها للنفوذ الجماهيري والشجاعة السياسية ؛
- رغبة كل طرف في فرض وجهة نظره في الحوار.

كما نتج عنه الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، وذلك إثر إنعقاد "اتفاقية الهدنة" بين الجيش الشعبي الوطني والجيش الإسلامي للإنقاذ، بحيث يتم فيها إقناع كل من يعارض فكرة المصالحة الوطنية، أو ما سمي فيما بعد بالوثام المدني، وذلك بعد فشل قانون الرحمة 1995، الذي لم يحدّد تسوية شاملة للأزمة وبمجيء السيّد "عبد العزيز بوتفليقة" في 1999 أعطى للهدنة غطاء سياسي وقانوني من خلال إصدار آليات لحلّ الأزمة السيّاسية (2).

"وما يلاحظ في هذه الفترة هو إستمرار السياسة نفسها إتجاه الأحزاب، يعني تبني نهج الإستمرارية والإستقرار وذلك من أجل السهر على مواصلة التجربة الميدانية التي خاضها الرئيس " بوتفليقة " حرصا على إستقرار مؤسسات الدولة، وهمشت

* أمر رقم 97 - 09 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية.

¹ - أحمد منيسي، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 143.

² - نبيل بويبية، مرجع سابق الذكر، ص 22.

الأحزاب أمام قضية أكبر والمتمثلة في العنف السياسي التي لا بد من البحث عن مخرج وحل لها، وبذلك بدأت حملة المصالحة في جويلية 2005 في خطاب ألقاه الرئيس " بوتفليقة " وصرح خلاله أنّ " إخراج البلد من الأزمة المميتة التي يمرّ بها اليوم رهن بدعم الجزائريين لمبدأ المصالحة الوطنية من خلال الإستفتاء"، وفي 15 أوت من العام ذاته أصدر الرئيس مرسوما يتضمن " ميثاق السلام والمصالحة الوطنية، قدمت إطارا للتدابير الرامية إلى طي صفحة عقد من أعمال العنف، وكان هذا الميثاق الذي صدق في الإستفتاء أجري بعد شهر، يعكس عزم " بوتفليقة " على طي الماضي بأسرع وقت ممكن وترك هذا الملف من دون السماح بإجراء أي مناقشة في هذا الشأن وبذلك أعلنت السلطة أنّ نسبة الإستفتاء بلغت 97% من الناخبين صدقت على الميثاق خلال الإستفتاء.

إلا أنّ المادة 26* من ميثاق السلام والمصالحة والتي نصت على إقصاء كل من نفذ أعمالا إرهابية أو إستغل الإسلام لغايات سياسية من الحياة السياسية كانت حاجز لإحياء الأحزاب السياسية الإسلامية إذ بموجب هذه المادة رفض وزير الداخلية تسجيل حزب سياسي جديد، وهو "حركة الحرية السياسية" الذي إقترح تأسيسه في جانفي 2007 " أنور هدام " المسؤول السابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تمّت المصادقة على مرسوم تنفيذ " ميثاق السلام والمصالحة الوطنية " في 27 فبراير 2006⁽¹⁾.

من خلال آلية المصالحة الوطنية يتبين لنا أنّ دور الأحزاب السياسية من بينها جبهة القوى الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، أنها أيّدت مشروع السلم والمصالحة الوطنية، بالرغم من أطروحاتهم المختلفة، إلا أنّها كانت تدعوا إلى إيقاف العنف كلّ حسب أفكاره، فإستعادة السلام هو الهدف الجوهرية الذي تسعى إليه الأحزاب الجزائرية سواء المؤيدة منها أو المعارضة. فمن أجل هذا المشروع

* أمر رقم 06-01، المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق ل 27 فبراير سنة 2006، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

¹- ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق الذكر، ص ص 251، 250.

الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر ما بين:

1992 و 2005

(المصالحة) الذي يركز على القضاء على العنف القائم، ساهمت الأحزاب في تأييده وإعطاء آرائها حول المشروع من أجل إضفاء الشرعيّة على المؤسسات الدستورية.

المبحث الثاني: تأثير الأحزاب السياسية على الآليات السياسية المنتهجة لحل الأزمة السياسية في الجزائر.

بعد فشل أسلوب الحوار الذي اعتمدته الجزائر كحل للأزمة والتي شاركت مختلف التيارات السياسية، من بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذه الأخيرة التي رفضت أي تحاور مع السلطة، ممّا دفع الرئيس " زروال " بالإستجداد بالشعب لتلقي الدعم، حيث اضطرت السلطة إلى إتخاذ تدابير (آليات) من أجل حلّ الأزمة السياسية وهذه الآليات هي: قانون الرّحمة، الوئام المدني إلى الوئام الوطني ثمّ المصالحة الوطنية.

1- قانون تدابير الرّحمة:

بالموازاة مع الحوار السياسي بين الحكومة وبعض الأحزاب السياسية حدث توجه آخر نحو الأزمة الأمنية كشكل من أشكال التصالح، وتجلى ذلك في قانون "التوبة" أو ما يعرف بقانون "الرّحمة" لعام 1995، الذي مكن كثيرا من حملة السلاح من العودة إلى المجتمع، وقانون الرّحمة كان يرغب في وضع حدّ للنزيف الدموي دون إشراك السياسيين الذين يعدّون طرفا في الأزمة، وبالتالي لم يحقق نتائج مرجوة⁽¹⁾.

فقانون الرّحمة أتى لأجل إعادة الشرعيّة للنّظام السياسي الجزائري، فقد حاولت الأحزاب السياسية والسلطة الحدّ من الفوضى التي عمّت بسبب الجماعات الإسلامية المسلحة، وكأسلوب جديد للتأثير على هذه الأخيرة عن طريق قانون الرّحمة ولإضفاء الشرعيّة والمصادقية على الإنتخابات المبرمجة في 1995 من أجل إعادة السير العادي للنظام السياسي، فالأحزاب السياسية من بين اللّذين شاركوا في اللّجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الإنتخابات الرئاسية وقوى سياسية أخرى.

ويتمثل ذلك في إحترام قانون الانتخابات، ومراقبة سيرها، وضمان حسن سير الإقتراع، كما تقوم الأحزاب السياسية بالنظر في إحتجاجات المواطنين بالقيام بالزيارات

¹ - نزهة حانون، "الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية"، رسالة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2007-2008، ص 118.

الميدانية لمعرفة مشاكل المواطنين، ومن بين الأحزاب حركة مجتمع السلم، حزب التّجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب التجديد الجزائري، فبالرغم من الظروف الأمنية التي كانت تعاني منها البلاد إلّا أنّ الانتخابات التي جرت في 1995 أسفرت عن فوز الرئيس " زروال " بنسبة مشاركة 75٪ ، أمّا نسبة الأصوات المحصل عليها 61٪ من الأصوات.(1)

فقد مهدّ قانون الرّحمة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية وزيادة دور الأحزاب السياسية والسلطة في مواصلة البحث عن الإستمرارية للمؤسسات السياسية وبنائها على أسس شرعيّة وبالتالي العودة إلى المسار الديمقراطي، فمن خلال قانون الرّحمة تجسدت العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة، وذلك في محاولة طرح إقتراحات وإجراءات حول القضايا المتعلقة بمستقبل الديمقراطية، بما أنّ مشاركة الأحزاب تحقق التوازن بين مؤسسات النظام السياسي ولو بشكل نسبي.

ومن أهداف هذا القانون الذي صدر في شكل أمر، بإعتبار ذلك وسيلة التشريع في المجلس الوطني الإنتقالي وفق أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية، تجسيد الرّحمة والتآلف والتآخي بين أبناء الشعب الواحد خاصة بعد أن أدرك الكثير من الشباب مخاطر الطريق الذي دفعهم إليها مدبروا ظاهرة الإرهاب وبدأوا يلتزمون الرأفة من دولتهم بوساطة متعددة (2).

لقد جاء هذا القانون (الرّحمة) من أجل الحد من العمليات الإرهابية التي كانت في تزايد مستمر، إلّا أنّه باء بالفشل نتيجة لعدم القضاء على هذه الأخيرة، لذلك لم يصل إلى حلّ للأزمة السياسية.

2- قانون الوئام المدني:

بعد إنسحاب الرئيس "اليامين زروال" من الساحة السياسية، وانتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيساً، وقد قام بعدة إجراءات بدءاً من "قانون الوئام المدني"، والذي

¹ - عبد النور ناجي، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990 - 2007، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2007 - 2008. ص 99 - 101.

² - نزهة حانون، مرجع سابق الذكر، ص 118.

صادق عليه البرلمان في 13 جويلية 1999، حيث نظم إستفتاء شعبي في 16 سبتمبر من نفس السنة، «وذلك كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي وصولاً إلى العفو الشامل عن كل أفراد الجيش الإسلامي وبعض الجماعات المسلحة التي قبلت الهدنة بمخض إرادتها ولقد حاول الرئيس "بوتفليقة" وضع الوئام المدني في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف والتي تتمثل في العمل على إعادة الأمن والإستقرار والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي، وإيجاد مكانة للجزائر على المستوى الجهوي والإقليمي، هذه الإستراتيجية تكون كفيلة بإعطائها دور ومركز قوي في النظام العالمي، إلا أن أنصار الإستئصال رفض فكرة الحوار والوئام، عادوا من جديد بعد إغتيال " عبد القادر حشاني" العضو القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة للسعي لإفشال كل مسعى من شأنه أن يضفي مصالحة وطنية دائمة»⁽¹⁾.

لقد قدّم السيّد " عبد العزيز بوتفليقة " مرشح الإجماع الوطني، الذي حظي بتأييد أحزاب سياسية كبرى وهي حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، حركة مجتمع السلم وحزب العمال، إضافة إلى منظمات كمنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء، وذلك لتحقيق الوئام المدني، حيث يهدف هذا الأخير إلى إحلال السلم والأمن وإعادة دفع الإقتصاد الوطني، ومحاربة الفقر والمشاكل الإجتماعية، حيث قدّم "مشروع إستعادة الوئام المدني" للإستفتاء الشعبي بعد أن صادق عليه البرلمان بأغلبية مطلقة (صوت المجلس الشعبي الوطني على القانون بأغلبية 288 صوت بنعم، وإمتنع 16 نائباً عن التصويت، وغاب 76 نائباً غالبيتهم من جبهة القوى الإشتراكية والتّجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وصوت بلا نائب واحد من مجموع الأعضاء 144 الممثلين في مجلس الأمة على قانون الوئام المدني)، وقد إرتكز هذا القانون على أربعة محاور هي⁽²⁾:

- التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين ؛
- إحقاق حق ضحايا العنف والتكفل بهم ؛

¹ - نبيل بويبية، مرجع سابق الذكر، ص ص 24، 25.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق الذكر، ص ص 269، 270.

- العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في إنقاذ الجزائر؛
- فسح المجال لعودة كل من ظل الطريق لسبب آخر.
- إن آلية الوئام المدني جاءت لإخراج البلاد من كل الاضطرابات التي كانت تعيشها من جراء تمرد الجماعات الإسلامية المسلحة.
- « فالوئام المدني كان يهدف إلى تقديم الضمان القانوني للهدنة التي أعلنها "الجيش الإسلامي للإنقاذ" وهو الجناح السياسي للجهة الإسلامية عام 1997، وقد أفضى قانون الوئام المدني إلى وضع آلاف المسلحين سلاحهم، وحل مجموعة من التنظيمات المسلحة لنفسها مستفيدة من هذا القانون، ويهدف هذا الأخير إلى:
- إنهاء فترة مظلمة من حياة الجزائر وفتح عهد جديد ؛
- السعي إلى إيجاد حلول للوضعية التي تشهدها البلاد، وإلى إسترجاع الوئام المدني، ووضع حد لحالة الإنسداد التي يتخبط فيها بعض الأشخاص، وفتح الطريق أمامهم للعودة إلى المجتمع، والمساهمة في بناء الوطن بدلا من تخريبه؛
- إيجاد حلول نهائية لأسباب الإضطراب وفتح باب التوبة أمام المتورطين في أعمال إرهابية أو تخريبية والذين يعبرون عن إرادتهم في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية.
- تجفيف منابع الفتنة وهو ما يتطلب التجاوز وترسيخ قيم التسامح الأصلية في المجتمع؛
- تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة، وتطبيق مبدأ القانون الأصلح للمتهم في إطار تجسيد الإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للقضاء على بذور الحقد والإنقام.
- ولتحقيق هذه الأهداف يركز النص على أربعة مبادئ يجب التمسك بها:
- إحترام الدستور والحرص على تطبيق قوانين الجمهورية والخضوع لها ؛
- حماية حقوق ضحايا الإرهاب؛
- العرفان بدور مؤسسات الدولة ؛
- فتح المجال لعودة الذين ضلوا الطريق لسبب أو لآخر»⁽¹⁾.

¹ - نزهة حانون، مرجع سابق الذكر، ص ص 120، 121.

ولقد لاقت هذه السياسة تأييدا من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك معارضين لها.

ونجد من المؤيدين لسياسة الوئام المدني في الجزائر، جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، كما أيد كذلك "سعيد سعدي" زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية قانون الوئام المدني، إضافة إلى تأييد التيارات الإسلامية الممثلة في الشيخ "عباسي المدني" في الداخل وبالشيخ "رابح كبير" في الخارج، وبتأييد "عبد القادر بومخمم" و"عبد الكريم ولد عدة".

أمّا المعارضين لقانون الوئام المدني نجد رئيس الجبهة الديمقراطية "الهاشمي شريف"، والسيد "سيد أحمد غزالي" رئيس الحكومة الأسبق، وهذا يرجع لإعتباره (القانون) طريقة لعودة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ".

وهناك من يعتبره ناقصا لحل الأزمة وذلك بسبب إهمال المشكل الأساسي وهو المشكل السياسي، ومن بينهم، "لوييزة حنون" رئيسة "حزب العمال"، و"حسين أيت أحمد" رئيس "جبهة القوى الاشتراكية"، وكذا "أحمد طالب الإبراهيمي" الذي أسس "حزب الوفاء"، و"مراد دهينة" رئيس المكتب التنفيذي "للجبهة الإسلامية للإنقاذ" (2002-2004)، حيث قال هذا الأخير: «نعم نحن بإختصار ضد ما يسمى بقانون الوئام المدني، لأننا نريد السلم، نريد السلم، والإستقرار للجزائر، وهذا القانون كأنه لا يريد ذلك لهذا البلد العزيز لماذا ؟ سأورد لك بعض النقاط الأساسية: أولا يريد أن يجرم الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أن هي سبب الأزمة في الجزائر وما نعيب عليه أنه يتجاهل أصل المشكلة، فالمشكلة ليست أمنية»⁽¹⁾.

وكان لحزب FLN دور كبير في الترويج لمشروع الوئام المدني، الذي جاء للقضاء على المواجهات العنيفة بين الدولة والجماعات المسلحة، بعد إلغاء الجيش للعملية الانتخابية التي فاز بها التيار الإسلامي مطلع عام 1992 وأجري عليه إستفتاء شعبي في سبتمبر 1999 في ظل حكم الرئيس بوتفليقة.

¹ - مفتاح رمضان، مرجع سابق الذكر، ص ص 119، 120.

وقد تمثل موقف الحزب المعن خلال سنوات الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد بدءاً من 1992، وعرفت "بالعشرية السوداء" في التأكيد على أنّ الإستقرار ضروري لمواصلة المسيرة التنموية، مع المطالبة بمواصلة محاربة الإرهاب (1).
فيمكن القول بأنّ قانون الوئام المدني ساهم بشكل نسبي في إحداث طفرة نوعية للجزائر، كما أنّه لم يستطع التقليل من حدّة العنف وإلغائه.

3- الوئام الوطني:

في سياق الوئام المدني خرج بمصطلح جديد، وذلك من خلال إعلانه (الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة") عن رغبته في ترقية الوئام المدني، إلى وئام وطني، وبقي غير واضح المعالم وأصبح عرضة للتفسير والتأويل من قبل الإعلاميين والسياسيين، من غير أن تحدد الملامح أو الخطوط العريضة له. و ترى شخصيات متبوعة للأزمة الجزائرية أنّ الوئام المدني ما هو إلّا الشق الأمني للمصالحة الوطنية ولا بد من إستكمالها بالشق السياسي (2).

4- المصالحة الوطنية:

بعد فشل آلية الوئام المدني في تحقيق السلم الذي سعت إليه البلاد، حاول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إيجاد حلّ آخر، وهو توسيع هذه السياسة إلى مصالحة وطنية، «بعد فوز السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في إنتخابات 08 أفريل 2004، كانت المعطيات تختلف عمّا كانت سابقاً، فقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يعودوا وراء القضبان بعد أن إستكملوا مدّة العقوبة، والجيش الإسلامي، للإنقاذ نزل من الجبال. لكن مقابل ذلك مازالت هناك جماعات مسلحة تواصل عملياتها ضد النظام وتهدد السلم، ممّا جعل المصالحة الوطنية، تبقى مطلباً جماهيرياً فدخلت المصالحة

¹ - حزب جبهة التحرير الوطني، الجزيرة، 2015/11/19:

www.aldjazeera.net/encyclopedia/movementsandparties2015/10/20

² - فاطمة وناس، مرجع سابق الذكر، ص 41، 42.

الوطنية إلى برنامج الحكومة وصادق عليها البرلمان، وهنا حملت المصالحة الوطنية تسمية جديدة هي "المصالحة الوطنية الشاملة"⁽¹⁾.

وعلى سبيل الذكر «ما قدمه "حزب جبهة القوى الاشتراكية" كنضال من أجل السلم والمصالحة الوطنية في 1991 و 1992، قدّم "حسين أيت أحمد" نداء للمصالحة الوطنية في 13 و 14 و 15 مارس 1996، عقد "جبهة القوى الاشتراكية" مؤتمرها الثاني في الجزائر العاصمة تحت شعار "من أجل السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، في نوفمبر 1996 أطلق "حسين أيت أحمد" مع بعض الشخصيات السياسية الوطنية "كعبد الحميد مهري"، "مولود حمروش" و"رشيد بن حبيلس" "دعوة للسلام"، داعيا إلى وقف كل أشكال العنف في 5 جوان 1997، وقد قرّر الحزب المشاركة في الانتخابات تحت شعار "فرصة للسلام" في سبتمبر 1997، دعت "جبهة القوى الاشتراكية" لمجيء لجنة دولية للتحقيق في المجازر المختلفة التي وقعت في الجزائر ومن ذلك الوقت وFFS يواصل دعمه لنضال أسر المفقودين والمطالبة بالحقبة والعدالة.

وفي 16 سبتمبر 1999 قاطع FFS إستفتاء حول الوئام المدني، وفي 29 سبتمبر قاطع الإستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة، المشروع المقترح من قبل السيّد "بوتفليقة" الذي يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم"⁽²⁾.

ومن هنا يظهر "حزب جبهة القوى الاشتراكية" أنه بادر بالمصالحة الوطنية منذ التسعينات، حيث أنّ التي أتى بها "عبد العزيز بوتفليقة" تختلف عن تلك التي كانت في مطلع التسعينات، التي ركزت على الجانب الأمني، بينما المصالحة في

¹- نزهة حانون، مرجع سابق الذكر، ص ص 112، 113.

²- نصير عبدون، مسيرة حزب القوى الاشتراكية، محاضرة قدمت في الجامعة الصيفية، سوق الإثنين، 3 سبتمبر 2015،

السنوات الأخيرة ركزت على مجالات أخرى، ولمعالجة قضية الجماعات المسلحة التي بقيت تشكل خطر على النظام، أصدر السيد "بوتفليقة" العفو الشامل بهدف القضاء على الأزمة الدموية التي حدثت في التسعينات (المتورطين في جرائم الدم والإغتصاب والتخريب)، وقد واجه "بوتفليقة" عدة صعوبات في إصداره لهذا المشروع، حيث أن هناك من رفضه، خاصة عائلات الضحايا والمفقودين، لكونه يدل على إفلات المجرمين من العقاب، ولكن السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رأى أن لا حل سوى الصفح وذلك لتعزيز المصالحة الوطنية ومن أهداف هذه الأخيرة:

- المحافظة على التاريخ الجزائري (رموز الثورة التحريرية) ؛
 - تصحيح المسار الوطني ومحاولة مسح المأساة التي كان ضحيتها الشعب الجزائري؛
 - إسترجاع الأمن والنظام العام بما فيها ممتلكات الناس وأرواحهم وأعراضهم تحت حماية القانون ؛
 - حماية الجيش الشعبي الوطني وأسلان الأمن كونهم حماة الدولة من أجل حماية الوطن ؛
 - المحافظة على الدين الإسلامي وعدم تشويهه بإعتباره دين سلم وتسامح ؛
 - المحافظة على مكونات ومقومات الهوية الوطنية ؛
 - إعادة بعث الأمن والإستقرار لتهيئة التنمية السياسية والإقتصادية.⁽¹⁾
- من خلال آلية المصالحة الوطنية يظهر لنا أنها توصلت إلى نجاحات في تحسين الأمور إلى الأفضل، وكذا تحقيق نوع من الإستقرار إلا أن هذه التحسينات تميّزت ببعض النقائص، وهذا الأخير يظهر في إستياء عائلات الضحايا والمفقودين، ويرجع ذلك لعدم قيام الحكومة بالتحقيق لأجل معاقبة المسؤولين.
- بالرغم من نقصها إلا أنها إستطاعت زرع الأمن والسلم في نفوس الجزائريين وذلك بالقضاء على العنف والإرهاب.

¹ - فاطمة وناس، مرجع سابق الذكر، ص 36.

خلاصة وإستنتاجات:

لقد ساهمت الأحزاب السياسية الجزائرية في حلّ الأزمة السياسية في الجزائر وذلك بتقديم آرائها وأطروحاتها، من خلال الندوات واللقاءات والمشاورات، من أجل إيجاد حلّ للعودة إلى الشّريعة الدّستورية، وإحلال السلم والإستقرار، فبعد أن ألغيت نتائج الإنتخابات التشريعية لعام 1991، وقعت البلاد في حالة فراغ مؤسّساتي، حيث قامت الأحزاب بتنظيم و تسيير هذه المرحلة التي آلت إليها الجزائر آنذاك (مسيرة FFS "مظاهرة من أجل الديمقراطية") إضافة إلى أحزاب أخرى (حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية)، فكل هذه الأحزاب سواءا المعارضة للسلطة أو المؤيّدة لها، ساهمت في بلورة الحياة السياسية من خلال مذكراتها، فمن أجل القضاء على فجوة الفراغ المؤسّساتي تمّ إنشاء مؤسسات بديلة من بينها المجلس الأعلى للدولة لإضفاء الشرعية على المؤسسات الدّستورية، والذي رفض من قبل بعض الأحزاب السياسية، لإعتبارها طريقة غير شرعية لتأسيس المجلس، وهذا تمهيدا لدخول الجزائر في مرحلة إنتقالية لإسترجاع الشرعية الدّستورية، ولتحقيق هذه الأخيرة أعتمدت آليات من قبل السلطة والأحزاب السياسية بما فيها قوى سياسية أخرى للخروج من الأزمة من بينها: الحوار السياسي الذي من خلاله حاولت الأحزاب السياسية والسلطة الوصول إلى حلّ سلمي والتفاوض من أجل إعادة هيكلة الحياة السياسية، ولإنجاح الحوار إنعقدت ندوات لكنها باءت بالفشل، ممّا أدى إلى إتخاذ تدابير أخرى منها قانون الرّحمة للحد من العمليات الإرهابية، ونظرا لفشل هذا القانون أصدر قانون الوئام المدني للتعايش السلمي الذي فشل أيضا، حيث تمّ توسيع هذه الآليات إلى مصالحة وطنية، وهذه الأخيرة إستطاعت القضاء على العنف الذي أفقد الشّريعة لمؤسسات الدولة.

خاتمة

خاتمة:

تمثل الأحزاب السياسية عاملاً مهماً في إرساء الديمقراطية والسلم والوئام كما أنّها أداة لتعبير عن إرادة وإنشغالات الشعب، فهي إحدى الفواعل غير الرسمية التي تهدف إلى مراقبة السياسات العامة التي ترسم من قبل الحكومة وكشف الغطاء عنها للشعب وذلك لتقريبهم إلى السلطة، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، كما أنّها تشجع المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية كالإنتخابات التعددية الحرة والنزيهة وذلك لإشراكهم في السياسات العامة وتحضير النخب القادرة على تحمل المسؤوليات العامة وذلك لترقية الحياة السياسية.

فالأحزاب السياسية سواء المؤيدة للسلطة أو المعارضة لها، كلّها تشارك في صنع السياسة العامة، ذلك بتحديد مشكلات النظام السياسي وشم الإنتهاء بحلّها.

وباعتبار السياسة العامة إختصاص حكومي تتدخل الأحزاب لإدارة الشأن العام بالمشاركة في تنفيذ تلك السياسات، لمنع التجاوزات الحكومية في حق الشعوب فهي القاعدة التي تستند إليها هذه الأخيرة لبناء الديمقراطية وترسيخ قيمها لدى أفراد المجتمع، لإمتلاكها حق المشاركة في صنع وتنفيذ القرارات الحكومية، لضمان التفاعل في مكونات النظام السياسي وتحقيق التوازن في مختلف الفواعل السياسية.

كما تساهم هذه الفواعل غير الرسمية في تقييم وتقويم السياسات التي ترسم من قبل السلطة لإبراز الإيجابيات والسلبيات بغية معرفة ما مدى إستجابة السلطة لرغبات المواطن وما مدى إخفائها وذلك لعرض خططها عليها كبديلة لسياساتها المخففة، بما أنّ السياسات العامة مخرجات التفاعل الحاصل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ذلك لتحقيق الإستقرار وتعزيز الديمقراطية التشاركية والتي تدفع المواطن إلى الإقتراح والمبادرة في الحكم وأن يكون شريكاً لهذا الأخير.

وقد عرف النظام السياسي الجزائري تناقضات عديدة خلقت أزمة أمنية وسياسية في ظلّ الصراع للوصول إلى السلطة، فنتائج الانتخابات التشريعية 1991 هي السبب الذي أعاق السير الديمقراطي وأصبحت البلاد بعدها تعيش في حالة إنسداد الناتج عن وقف المسار الانتخابي إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممّا أغرق البلاد في دوامة العنف والإرهاب.

وبروز الصراع بين عدّة قوى سياسية والسلطة ممّا أدى إلى إختلال النظام السياسي الجزائري وعدم توازنه بسبب تصاعد الصراعات الحزبية، في هرم السلطة وجد النظام نفسه أمام ممارسات إرهابية خانقة أفقدت مكانته وقدرته في إرساء التعديلات لإسترجاع أمن الدولة وهيبته بسبب ظهور معالم العنف بشكل كبير، كل هذا ناتج عن عدم تقبل نتائج الانتخابات التشريعية التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية ودخلت البلاد بسبب هذه الأخيرة في مرحلة إنتقالية التي تميزت بتجميد جميع المؤسسات الدستورية، إضافة إلى ما زاد الوضع تأزماً إستقالة الرئيس " الشاذلي بن جديد"، وبالتالي أصبحت صفة اللاشرعية تسود النظام الجزائري، حيث تمّ إنشاء مؤسسات من أجل العودة إلى المسار الانتخابي لسدّ الفراغ المؤسّساتي الذي تعاني منه الدولة ومن بين هذه المؤسسات المجلس الأعلى للدولة كهيئة جديدة والتي أسسها المجلس الأعلى للأمن والتي اعتبرت أنّها غير قانونية بحكم الطريقة التي تمّ إنشائها، لإخراج البلاد من الأزمة الخانقة إثر الفراغ الدّستوري الذي أفقد مؤسسات الدولة شرعيتها.

وقد حاولت الأحزاب السياسية والسلطة تبني آليات لأجل البحث عن الحلّ المناسب للأزمة وتركيب مؤسسات الدولة من جديد، من بين هذه الآليات المنتهجة الحوار السياسي كوسيلة المشاركة السياسية لتجميع القوى السياسية لإيجاد حلّ سلمي يرضي جميع الأطراف المشاركة فيه، وقد تضمن هذا الحوار عدة ندوات وإجتماعات ذلك بحثاً عن الشرعية المؤسساتية المفقودة، وقد شاركت عدّة أحزاب فيه بغية إيجاد

الطريق للعودة للشرعية و السير العادي للمؤسسات، لكن الحوار الذي أجمع عدة قوى سياسية قد فشل بسبب تداخل الصلاحيات، والذي أدى إلى فقدان هيئات الدولة مصداقيتها، ممّا أدى إلى اللّجوء إلى قانون الرّحمة كوسيلة لتخفيف من حدّة العنف الناتج عن تمّرد الجماعات المسلحة الإسلامية وذلك لتخفيف العقوبات على المتمردين، وقد دعمت الأحزاب السياسية هذا القانون بشدة رغبة في إرساء قواعد الديمقراطية على نظام البلاد من جديد، وقد أخفق هذا القانون في القضاء على الوضع المتأزم، ونتيجة لذلك تمّ اللّجوء إلى إصدار قانون الوئام المدني الذي تميز بمشاركة حزبية واسعة بما أنها رأت فيه أنّ إسترجاع الإستقرار يكون بدمج وإحتواء الجماعات المسلحة في المجتمع بإصدار عفو شامل، إضافة إلى السعي لتقبل الآخر، وقد تمّ توسيعه إلى مصالحة وطنية رغبة في تقليص ظاهرة العنف التي قيّدت سيرورة الدولة.

قائمة المراجع

I - باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1) الألوسي، رعد صالح، التعددية السياسية في عالم الجنوب. عمّان: دار مجدلاوي، 2006.
- 2) الحلو، ماجد راغب، الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية). الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996.
- 3) الطهراوي، هاني علي، _النظم السياسية والقانون الدستوري. ط3، عمّان: الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
- 4) العزاوي، وصال نجيب، مبادئ السياسة العامة. ط1، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.
- 5) الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة منظور كلي للبنية والتحليل. ط3، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014.
- 6) الكبيسي، عمّار خيضر، السياسة العامة مدخل لتطوير أداء المعلومات. القاهرة: إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
- 7) أندرسون، جيمس، صنع السياسة العامة. ط4، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.
- 8) بوحوش عمّار، الذنبيات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- 9) بوشعير، سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 10) جندلي، عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

-
- 11) حمدي عطية، مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي. ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.
- 12) ديفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية. (ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد)، القاهرة: إدارة النشر، 2011.
- 13) رشوان ، حسين عبد الحميد أحمد، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.
- 14) زين الدين، بلال أمين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.
- 15) كامل الخزرجي، تامر محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة. ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004.
- 16) شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي. ط4، الجزائر: مطابع دار هومة، 2002.
- 17) شريط، الأمين، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن.
- 18) عبد الحليم كامل، نبيلة، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1982.
- 19) علي سعد، إسماعيل، قضايا علم السياسة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.
- 20) لطاد بن محرز، ليندة، المعارضة السياسية في الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2014.
- 21) مهنا، محمد نصر، الدولة والنظم السياسية المقارنة. ط1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011.

22) (____، ____)، في النظام الدستوري والسياسي دراسة

تطبيقية. ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

23) منيسي، أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

24) مشورب، إبراهيم، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة.

ط2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2004.

25) ناجي، عبد النور، المدخل في العلوم السياسية. عناية: دار العلوم للنشر

والتوزيع، 2007.

26) (____، ____)، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي

"دراسة تطبيقية في الجزائر". القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

27) (____، ____)، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية

السياسية 1990 - 2007. عناية: منشورات جامعة باجي مختار، 2007

- 2008.

28) (____، ____)، ساحلي، مبروك، مقدمة في دراسة السياسة

العامة. عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

29) نظام، بركات، وآخرون، مبادئ علم السياسية. ط2، الرياض: مكتبة

العبيكات، 2001.

ب- المجلات:

1) بوشنافة شمسة، قبي آدم، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-

2000. مجلة، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

2) دغمان، المهدي الشيباني، الأحزاب السياسية " إلتفاتة سوسيولوجية".

العدد 16، المجلد 1، جامعة الزيتونة، كلية الآداب، فبراير 2014.

3) فاتن، يونس محمد، النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997. مجلة، العدد (1/14)، المجلد 7، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، 2013.

4) برنامج "هي" لدعم المرأة القيادية، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة. ط1، دليل المتدربة، د.ب.ن، 2010.

ج- الوثائق الحكومية:

- 1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق لـ 07 ديسمبر 1996، المتضمن نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996.
- 2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 06 مارس 1997.
- 3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 06-01، المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق لـ 27 فبراير 2006، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2006.

د- المواد غير المنشورة:

- 1) بوبية، نبيل، «الآليات السياسية لإسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة». رسالة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2003-2008.

-
- (2) بلحيمر محمود، «الحوار السياسي في الجزائر دراسة في إشكالية المشاركة السياسية». رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2000.
- (3) بلعور مصطفى، «التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008». رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009 - 2010.
- (4) جباري، كريمة، «الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-1979». رسالة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
- (5) وناس فاطمة، «المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر». رسالة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
- (6) وشفون سامية، كاتبتي صبرينة، «دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة في الجزائر من 1989 دراسة حالة الجزائر». رسالة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية LMD، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010 - 2011.
- (7) زغرات، مهدي، «دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر». رسالة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014.
- (8) حانون، نزهة، «الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية». رسالة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007 - 2008.

- 9) كربوش أحمد، «مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر». رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
- 10) لرقم رشيد، «النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر». رسالة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2000.
- 11) مرزود حسين، «الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989-2010». رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.
- 12) نوى، سمية، «الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر 2007-2012». رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 13) عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، «تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009». رسالة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
- 14) رمضان مفتاح، «الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009». رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.
- 15) قرقاح إبتسام، «دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009». رسالة الماجستير في العلوم السياسية، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011.

16) ضميري عزيزة، «الفواعل السياسية ودورها صنع السياسة العامة في الجزائر». رسالة الماجستير في العلوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007 - 2008.

هـ- المحاضرات:

1) نصير عبدون، مسيرة حزب القوى الاشتراكية، محاضرة قدمت في الجامعة الصيفية، سوق الاثنين، 3 سبتمبر 2015.

و- المواقع الإلكترونية:

1) حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 19-11-2015
<http://www.Aldjazera.net/encyclopedia/movementsandparties2015/11/20>

2) قاموس المصطلحات السياسية، فلسطين: بوابة قانونية،
www.pal-lp.org

3) الجمعية الفابية : <http://ar.wikipedia.org/wiki>

II- باللغة الفرنسية:

- 1) Frank Fischer, Gerald J. Meller, Maras, Sidney, Hand book of public policy analysis, Theory, politics, and methods, CRC Press, Taylor & Francis Group, 2000.
- 2) William Quant, Société et pouvoir en Algérie, la décennie des ruptures, Edition CASBAH, février 1999.

الملاحق

ملحق رقم:01. تركيبة المجلس الوطني الإنتقالي

طبقا لأرضية الوفاق الوطني المصادق عليها في الندوة المنعقدة يومي 25 و 26 جانفي 1994 نصب اليامين زروال رئيس الدولة بتاريخ 18 يونيو 1994 المجلس الوطني الإنتقالي الذي يضطلع بممارسة الوظيفة التشريعية عن طريق الأوامر في المواد المتعلقة بميدان القانون بمبادرة من ثلث أعضاء المجلس أو فيما يتعلق بأهداف المرحلة الإنتقالية بمبادرة من ثلث أعضاء المجلس بعد موافقة الحكومة و هذا طبقا للمادتين 24 و 25 من أرضية الوفاق الوطني.

كان المجلس الوطني الإنتقالي يضم عند تنصيبه 178 عضوا من أصل 200 عضو المقررين في الأرضية، و يمثل الأصناف الثلاثة التالية:

1. الدولة: 30 عضوا، أي بمعدل 16.65%.
2. الأحزاب السياسية: 63 عضوا، أي بمعدل 35.35% يمثلون 30 تشكيلة سياسية.
3. القوى الإقتصادية و الإجتماعية: 85 عضو أي 47.75% يمثلون 46 منظمة إقتصادية و إجتماعية. (التحق حزب التجديد الجزائري في 12 مارس 1996 ممثلا ب 5 أعضاء ليرفع عدد التشكيلات السياسية إلى 31 و يصبح عدد أعضائها 68 عضوا).

و يبين الشكل رقم(1) توزيع أعضاء المجلس حسب الفئات:

- ينبغي الإشارة إلى أنّ كل الأحزاب ممثلة بعضوين(2)، بإستثناء حركة المجتمع الإسلامي، و حزب التجديد الممثلين بخمسة(5) أعضاء.

و يختلف عدد المقاعد لدى المنظمات الإقتصادية و الإجتماعية بحيث نجد أنّ المنظمة الوطنية للمجاهدين و الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ممثلين بعشرة(10) أعضاء لكل منها، تليها المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء

بأربعة (4) أعضاء، ثم تسع (9) منظمات كل واحدة منها ممثلة بعضوين (2)، أما باقي المنظمات البالغ عددها (33) فكل واحدة منها ممثلة بعضو واحد.

- توزيع أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي حسب المستوى التعليمي:

1. دكتوراه: 15 عضواً، أي ما يعادل 8.42%

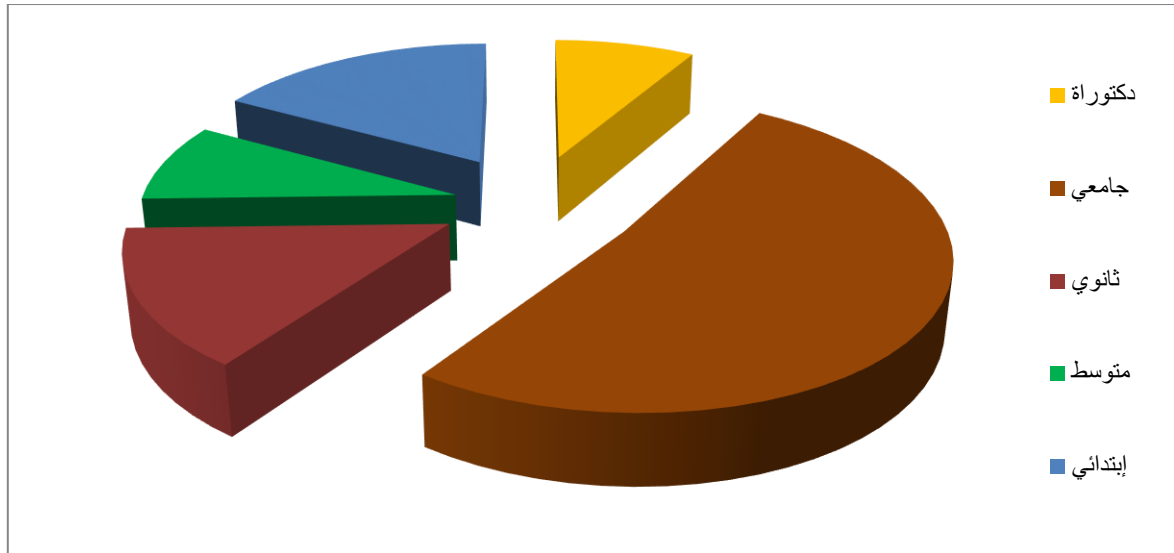
2. جامعي: 92 عضواً، أي ما يعادل 51.12%

3. ثانوي: 26 عضواً، أي ما يعادل 16.85%

4. متوسط: 15 عضواً، أي ما يعادل 8.42%

5. إبتدائي: 30 عضواً، أي ما يعادل 14.85%

- يبين الشكل توزيع أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي حسب المستوى التعليمي:



ملحق رقم 02:

Le contrat national :

Plateforme pour une solution politique et pacifique de la crise algérienne.

– les partis de l'opposition algérienne, réunis à Rome auprès de la communauté de Sant'Egidio, déclarent en ce 13 janvier 1995 :

L'Algérie traverse aujourd'hui une épreuve tragique sans précédent.

Plus de trente ans après avoir chèrement payé son indépendance, le peuple n'a pas pu voir se réaliser les principes et tous les objectifs du 1^{er} novembre 1994 et a vu s'éloigner progressivement tous les espoirs nés après octobre 1988.

Aujourd'hui le peuple algérien vit un climat de terreur jamais égalé, aggravé par des conditions sociales et économique intolérables. Dans cette guerre sans images : séquestration, disparition, assassinats, torture systématisée, mutilation et représailles sont devenus le lot quotidien des Algériennes et des Algériens.

العقد الوطني:

أرضية من أجل حل سياسي

و سلمي للأزمة الجزائرية

إن أحزاب المعارضة الجزائرية المجتمعة في روما لدى جماعة سانت إيجيديو تعلن في هذا اليوم الموافق الثالث عشر من يناير 1995:

أن الجزائر تجتاز اليوم محنة حرجة لم يسبق لها مثيل.

فبعد ثلاثين سنة من الإستقلال الذي كان ثمنه غالبا لم ير الشعب تجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 و لا تحقيق جميع أهدافه بل شاهد أبواب الأمل بعد أكتوبر 1988 تنسد تدريجيا.

و الشعب الجزائري يعيش اليوم جوا من الرعب

لا نظير له تزيده خطورة الأوضاع الإجتماعية

و الإقتصادية الخانقة. ففي هذه الحرب غير المنظورة أصبحت الإعتقالات و الإختفاءات

و الإغتيالات و التعذيب المقنن و التشويه

و الإنتقام قوتا يوميا للجزائريين و الجزائريين.

Les conséquences des événements de juin 1991 et du coup d'Etat du 11 janvier 1992, l'interruption du processus électoral, la fermeture du champ politique, la dissolution du FIS, l'instauration de l'état d'urgence et les mesures répressives et les réactions qu'elles ont suscitées, ont engendré une logique d'affrontement.

Depuis, la violence n'a cessé de s'amplifier et de s'étendre. Les tentatives du pouvoir de créer des milices au sein de la population marquent une nouvelle étape dans la politique du pire. Les risques de guerre civile sont réels, menaçant l'intégrité physique du peuple, l'unité du pays et la souveraineté nationale.

L'urgence d'une solution globale, politique et équitable s'impose afin d'ouvrir d'autres perspectives à une population qui aspire à la paix et à la légitimité populaire.

Le pouvoir n'a initié que de faux dialogues qui ont servi de paravents à des décisions unilatérales et à la politique du fait accompli.

Une véritable négociation reste l'unique moyen de parvenir à une issue pacifique et démocratique.

A- Cadre : valeurs et principes

Les participants s'engagent sur la base d'un contrat national dont les principes sont les suivants et sans l'acceptation desquels aucune négociation ne serait viable :

- La déclaration du 1^{er} novembre 1954: « la restauration de l'Etat algérien souverain démocratique et social dans le cadre des principes de l'islam (art 1) » ;

إنّ لأحداث جوان 1991 و إنقلاب 11 يناير 1992 و إيقاف المسارات الإنتخابية و إغلاق الساحة السياسية و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و إعلان حالة الطوارئ و الإجراءات القمعية و ردود الفعل التي أثارها قد ولدت كلها منطق المواجهة.

و ما فتئ العنف منذ ذلك يشند و يمتد و محاولة النظام تكوين ميليشيات وسط السكان تمثل مرحلة جديدة في سياسة الأسوأ. إنّ أخطار الحرب الأهلية حقيقة و هي تهدد السلامة الجسدية للشعب ووحدة البلاد و سيادتها الوطنية..

إنّ الحاجة العاجلة إلى حلّ سياسي سلمي شامل ديمقراطي و عادل تفرض فتح آفاق أخرى للشعب الذي يتوق إلى السلم و الإستقرار و الشرعية الشعبية.

إنّ السلطة لم تقم إلاّ بجوارات مزيفة إستعملت غطاء للقرارات الإنفرادية و سياسة الأمر الواقع.

و إنّ المفاوضات الحقيقية تبقى هي الوسيلة الوحيدة لمخرج سلمي و ديمقراطي للأزمة.

ألف - الإطار: القيم و المبادئ

إنّ المشاركين في الإجتماع يلتزمون على أساس عقد وطني يكون إطاره المبادئ التالية و التي بدونها لا يمكن قيام أي تفاوض:51

- تصريح أول نوفمبر 1954: "إعادة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية و الإجتماعية في إطار مبادئ الإسلام" (المادة 1),

- Le rejet de la violence pour accéder ou se maintenir au pouvoir ;
- Le rejet de toute dictature quelle que soit sa nature ou sa forme et le droit à défendre ses institutions élues :
- Le respect et la promotion des droits de la personne humaine tels qu'énoncés par la Déclaration universelle, les pactes internationaux sur les droits de l'homme, la Convention internationale contre la torture et consacré par les textes légaux ;
- Le respect de l'alternance politique à travers le suffrage universel ;
- Le respect de la légitimité populaire. Les institutions librement élues ne peuvent être remises en cause que par la volonté populaire ;
- La primauté de la loi légitime ;
- La garantie des libertés fondamentales ; individuelles et collectives quelles que soit la race, le sexe, la confession et la langue ;
- La consécration du multipartisme ;
- la non implication de l'armée dans les affaires politiques. Le retour à ses attributions constitutionnelles de sauvegarde de l'unité et de l'indivisibilité du territoire national ;
- Les éléments constitutifs de la personnalité algérienne sont l'islam, l'arabité et l'amazighité ; la culture et les deux langues concourant au développement de cette personnalité doivent trouver

- رفض العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم و البقاء فيه:
- رفض كل ديكتاتورية أيا كان طابعها و شكلها و حق الشعب في الدفاع عن مؤسساته المنتخبة:
- إحترام و تعزيز حقوق الإنسان كما هي معلنة في الإعلان العالمي و الإتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان و المعاهدة الدولية ضد التعذيب والمثبة بالنصوص القانونية:
- إحترام التناوب السياسي بالإقتراع العام،
- إحترام الشرعية الشعبية. إنَّ المؤسسات المنتخبة إنتخابا حرا لا يمكن أن توضع موضع جدل من جديد إلا بإرادة شعبية،
- أولوية القانون المشروع،
- ضمان الحريات الأساسية الفردية و الجماعية بصرف النظر عن العرق و الجنس و الدين و اللغة،
- تكريس تعددية الأحزاب،
- عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية و عودته إلى صلاحياته الدستورية لصيانة وحدة الأراضي الوطنية وعدم قابلية تقسيمها،
- إنَّ العناصر التكوينية للشخصية الجزائرية هي الإسلام و العروبة و الأمازيغية. و إنَّ الثقافة و اللغتين المساهمة في تنمية هذه الشخصية يجب أن تجد ضمن هذا الإطار الموحد مكانتها

Dans ce cadre unificateur leur place et leur promotion institutionnelle, sans exclusion ni marginalisation,

– La séparation des pouvoirs législatif, exécutif, et judiciaire.

B– Mesures devant précéder les négociations

– La libération effective des responsables du FIS et de tous les détenus politiques. Assurer aux dirigeants du FIS tous les moyens et garanties nécessaires leur permettant de se réunir librement entre eux et avec tous ceux dont ils jugent la participation nécessaire à la prise de décisions.

– L'ouverture du champ politique et médiatique. L'annulation de la décision de dissolution de FIS. Le plein rétablissement des activités de tous les partis.

– La levée des mesures d'interdiction et de suspension des journaux des écrits et des livres, prises en application du dispositif d'exception.

– La cessation immédiate, effective et vérifiable de la pratique de la torture.

– L'arrêt des exécutions des peines capitales, des exécutions extrajudiciaires et des représailles contre la population civile.

– La condamnation et l'appel à la cessation des exactions et des attentats contre les civils, les étrangers et la destruction des biens publics.

– La constitution d'une commission indépendante pour enquêter sur ces actes de violences et les graves violations des des Droits de l'homme.

و تعزيزها المؤسساتي دون إقصاء أو تهميش،

– الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية.

باء – الإجراءات الواجب أن تسبق المفاوضات

– الإفراج الفعلي عن مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ و جميع المعتقلين السياسيين تأمين جميع الوسائل و الضمانات اللازمة لقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تتيح لهم أن يجتمعوا بحرية في ما بينهم و مع جميع من يرون أن مشاركتهم ضرورية لإتخاذ القرارات.

– فتح الحقل السياسي و الإعلامي. إلغاء قرار حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إعادة إقامة نشاطات جميع الأحزاب إعادة تامة.

– رفع إجراءات منع و إيقاف الصحف و المنشورات و الكتب التي أخذت تطبيقيا لإجراء الاستثناء.

– إيقاف ممارسة التعذيب المنتظمة إيقافا فوريا و فعليا يمكن التثبيت منه.

– إيقاف تنفيذ الأحكام بالإعدام و الإعدامات خارج القضاء و العمليات الإنتقامية ضد السكان المدنيين.

– إدانة و إيقاف الإعتداءات على المدنيين و الأجانب و تدمير الممتلكات العامة.

– تشكيل لجنة مستقلة تكلف بالتحقيق في أعمال العنف هذه و الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

جيم - إعادة إحلال السلام

إنّ ديناميكية جديدة من أجل السلام تفترض عملية تدريجية متزامنة و متفاوضة، تشمل:

- من جهة، إجراءات إنفراج فعلية: إغلاق المعتقلات الأمنية، و رفع حالة الطوارئ، و إلغاء جهاز الإستثناء،
- و من جهة أخرى، توجيه نداء عاجل ولا التباس فيه من أجل إيقاف الصدمات. إنّ الجزائريات و الجزائريين يتطلعون إلى عودة السلام المدني السريعة. إنّ طرق تطبيق هذا الإلتزام سيتم تحديدها من قبل الأطراف المتنازعة بمشاركة الأحزاب الأخرى التمثيلية مشاركة نشطة،

إنّ هذه الديناميكية تقتضي مشاركة القوى السياسية التمثيلية و السلمية مشاركة كلية و تامة. إنّ هذه القوى قادرة على الإسهام في إنجاح العملية الجارية و على إنضمام الشعب إليها.

دال - العودة إلى الشرعية الدستورية

تلتزم الأحزاب في إحترام دستور 23 فبراير 1989. لا يمكن تعديل الدستور إلا بالطرق الدستورية.

C- Rétablissement de la paix

Une dynamique nouvelle pour la paix implique un processus graduel, simultané et négocié comprenant :

- d'une part, des mesures de détente réelle : fermeture des camps de sûreté, levée de l'état d'urgence et abrogation du dispositif d'exception ;
- et d'autre part, un appel urgent et sans ambiguïté pour l'arrêt des affrontements. Les Algériennes et les Algériens aspirent au retour de la paix civile. Les modalités d'application de cet engagement seront déterminées par les deux parties en conflit avec la participation active des autres partis représentatifs,

Cette dynamique exige la participation pleine et entière des forces politiques représentatives et pacifiques. Celles-ci sont en mesure de contribuer au succès du processus en cours et assure l'adhésion de la population.

d- le retour à la légalité constitutionnelle

Les partis s'engagent à respecter la Constitution du 23 février 1989. Son amendement ne peut se faire que par les voies constitutionnelles.

E- Le retour à la souveraineté populaire

Les parties prenantes aux négociations doivent définir une légalité transitoire pour la mise en œuvre et la surveillance des accords. Pour cela, elles doivent mettre en place une Conférence nationale dotée de compétences réelles, composée du pouvoir effectif et des forces politiques représentatives.

هاء - العودة إلى السيادة الشعبية

يجب على الأطراف المشاركة في المفاوضات أن تحدد شرعية إنتقالية من أجل تطبيق الإتفاقيات و السهر عليها. لهذا يجب عليها تنظيم مؤتمرا وطنيا يمنح صلاحيات فعلية و يكون مكونا من السلطة الفعلية و من القوى السياسية التمثيلية.

Cette conférence définira :

سيحدد هذا المؤتمر :

- les structures transitoires, les modalités et la durée d'une période de transition, la plus courte possible devant aboutir à des élections libres et pluralistes qui permettent au peuple le plein exercice de sa souveraineté.
- la liberté de l'information, le libre accès aux médias et les conditions du libre choix du peuple doivent être assurés.
- le respect des résultats de ce choix doit être garanti.

- الأطر الإنتقالية و طرق و مدة الفترة الإنتقالية، على أن تكون أقصر فترة ممكنة، و يجب أن تؤدي هذه الفترة إلى إنتخابات حرة و تعددية تمكن الشعب من ممارسة سيادته ممارسة تامة،
- يجب تأمين حرية الإعلان، و حرية الوصول إلى وسائل الإعلام، و شروط الإختيار الحر من قبل الشعب.
- يجب ضمان إحترام نتائج هذا الإختيار.

F- Garanties

واو- الضمانات

Toutes les parties prenantes à la négociation sont en droit d'obtenir des garanties mutuelles.

يحق لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات في الحصول على ضمانات متبادلة.

Les partis, tout en gardant leur autonomie de décision :

إنّ الأطراف مع حفاظها على إستقلالية التحرير :
- تعارض أي تدخل في شؤون الجزائر الداخلية،

- s'opposent à toute ingérence dans les affaires internes de l'Algérie,
- dénoncent l'internationalisation de fait qui est le résultat de la politique d'affrontement menée par le pouvoir,
- demeurent convaincus que la solution de la crise ne peut être que l'œuvre exclusive des Algériens et doit concrétiser en Algérie,
- s'engagent à mener une campagne d'information auprès de la communauté internationale pour faire connaître l'initiative de cette plate-forme et lui assurer un soutien,

- تدين التدويل الواقع الذي هو نتيجة سياسة المواجهة التي تقوم بها السلطة.

- تبقى مقتنعة بأنّ حل الأزمة لا يمكن أن يكون إلا من قبل الجزائريين و حدهم و يجب أن يتم في الجزائر،

- تلتزم في القيام بحملة إعلامية لدى المجتمع الدولي من اجل التعريف بمبادرة هذه الأرضية و تأمين الدّعم له،

- décident de lancer une pétition internationale pour appuyer l'exigence d'une solution politique et pacifique en Algérie ,
- appellent la communauté internationale à une solidarité agissante avec le peuple algérien,
- décident de maintenir les contacts entre eux en vue d'une consultation et d'une concertation permanentes.

Les signatures :

- Pour la ligue algérienne de défense des droits de l'homme, Abdenour Ali Yahia.
- pour le front de libération nationale (FLN), Abdelhamid Mehri.
 - pour les front des forces socialistes (FFS), Hocine Aït Ahmed et Ahmed Djeddaï.
 - pour le front islamique du salut (FIS), Anouar Haddam et Rabah Kebir.
 - Pour le mouvement pour la démocratie en Algérie, Ahmed Ben Bella et Khaled Bensmaïn.
 - pour le parti des travailleurs, Louiza Hanoune.
 - pour le mouvement de la renaissance islamique (Ennahda),, Abdallah Djaballah.
 - pour Jazaïr musulmane contemporaine, Ahmed Ben Mohammed.

- تقرر إطلاق لائحة دولية من أجل مساندة مقتضى حل سياسي و سلمي في الجزائر .
- تدعو المجتمع المدني إلى تضامن فعال مع الشعب الجزائري.
- تقرر مواصلة الاتصالات في ما بينها في سبيل التشاور و تطابق المواقف باستمرار .

الموقعون:

- عن الرابطة الجزائرية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، عبد التّور علي يحيى.
- عن جبهة التحرير الوطني، عبد الحميد مهري.
- عن جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد و السيد أحمد جداعي.
- عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أنور هدام و رابح كبير.
- عن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر أحمد بن بلة و خالد بن سماعيل.
- عن حزب العمال، لويّزة حنون.
- عن حركة النهضة الإسلامية، عبد الله جاب الله.
- عن الجزائر المسلمة المعاصرة، أحمد بن محمد.

ملخص:

باعتبار الأحزاب السياسية حلقة وصل بين المواطن و الدولة تتدخل في رسم السياسات المبرمجة من قبل الحكومة بما أنها تمثل مطالب الأفراد و إنشغالاتهم، كما تسعى أيضا للوصول إلى السلطة و إبداء رأيها في رسم السياسة العامة التي هي عبارة عن مجموعة من القرارات و البرامج الحكومية في مجالات عديدة إقتصادية، إجتماعية، سياسية و أمنية.

كما يكمن دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال صنع، تنفيذ، تقييم و تقويم السياسة العامة، و يظهر دورها خاصة في المواعيد الإنتخابية من خلال التعبئة الجماهيرية و تقديم إقتراحاتها داخل الجماعات البرلمانية (البرلمان).

و قد ساهمت الأحزاب السياسية في تطبيق سياساتها و إنتهاج الآليات السياسية لمعالجة القضية التي مرّت بها الجزائر ما بين 1992 – 2005 من أزمة أمنية إلى أزمة سياسية، أثرت على النظام الجزائري و أفقدته شرعيته ممّا أدى إلى توسيع الآليات المنتهجة لإيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف (الأحزاب السياسية و السلطة) من أجل إرساء قواعد الديمقراطية في البلاد.

Résumé :

Vu que les partis politiques sont un lien entre le citoyen et l'Etat, ils interviennent dans l'élaboration des politiques programmées par le gouvernement puisqu'ils représentent les demandes des citoyens et leurs préoccupations, ils essaient d'arriver au pouvoir et de donner son opinion dans l'élaboration de la politique générale, qui est un ensemble de décision et de programmes gouvernementaux dans plusieurs domaines; économique, social, politique et sécuritaire.

Le rôle des partis politiques consiste en l'élaboration de la politique générale, élaboration, application et évaluation de la politique générale, son rôle apparaît notamment dans son calendrier électoral par la mobilisation du public et la présentation de ses propositions au parlement.

Les partis politiques ont contribué dans l'application de ses politiques et l'adoption des mécanismes politiques pour traiter la crise qu'a connue l'Algérie entre 1992 – 2005; d'une crise sécuritaire à une crise politique, qui a affecté le pouvoir algérien et lui a fait perdre sa légitimité, ce qui a poussé à l'élargissement des mécanismes adoptés pour trouver un règlement pacifique qui satisfait toutes les parties (partis politiques et pouvoir) et la mise en place d'une démocratie dans le pays.